مجلة جامعة الملك سعود، م٢٣، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية (٢)، ص ص٤٥١-٤٨٥، الرياض (٢٠١١م/١٤٣٢هـ)

ضوابط الاستدلال بالسنة النبوية على مسائل الإعجاز العلمي

عبد المحسن بن عبد الله التخيفي

أستاذ مشارك، قسم الثقافة الإسلامية، كلية التربية، جامعة الملك سعود

الرياض، المملكة العربية السعودية، ص.ب ٢١١٢٥ الرمز ١١٥٤٣

E-mail: tukhaifi@gmail.com

(قدم للنشر في ٢/٤/١٤٣٢هـ؛ وقبل للنشر في ٢/٧/١٤٣٢هـ)

الكلمات المفتاحية: الإعجاز العلمي، ضوابط الاستدلال، السنة النبوية.

ملخص البحث. هدفت الدراسة إلى الكشف عن أهم الضوابط التي ينبغي الأخذ بها عند الاستدلال بالسنة على مسائل الإعجاز العلمي. وقد قام الباحث بإجراء دراسة مسحية لأبرز المؤلفات، والمواقع الإلكترونية المهتمة بمسائل الإعجاز العلمي. ثم تقييد أبرز الملاحظات التي يرى الباحث أنه وقع فيها مخالفة لأمر علمي أو منهجي.

وبعد تحليل تلك المخالفات، تم استنباط الضوابط التي يرى الباحث أنها تدرأ من الوقوع في تلك المخالفات، وقد بلغت عشرة ضوابط.

واتبع الباحث في عرض المادة العلمية ذكر الضابط، ثم إيراد المثال على المخالفة من خلال المؤلفات في الإعجاز العلمي المطبوعة والإلكترونية. ثم ذكر التعليق الموضح عن وجه المخالفة، والاقتصار عند ذكر الضوابط على إيراد مثال أو مثالين فحسب، ليُقاس عليها ما لم يُذكر.

ثم خُتم البحث بذكر أبرز النتائج.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين، أما بعد:

فإنَّ الله أيَّد نبيه – صلى الله عليه وسلم – بالدلائل البينات، والآيات المعجزات، التي يستدل بها سوي الفطرة على صدق النبي – صلى الله عليه وسلم – ، وصحة نبوءته.

وكانت آيته العظمى التي بهرت العقول هي القرآن المجيد، وقد تحدَّى الله الخلقَ كافة من الإنس والجن أن يأتوا بمثله أو يأتوا بسورة من مثله، أو يجدوا

فيه تعارضاً أو اختلافاً. فظهر عجز الخلق جميعاً عن الإتيان بذلك.

وإنَّ من براهين صدق ما جاء به النبي – صلى الله عليه وسلم – ما أخبر به من المغيبات التي وقعت كما أخبر بها. وهي ما يُعرف بـ«دلائل النبوة».

ومن الأخبار عن المغيبات ما جاء الكشف عن حقيقته بواسطة العلم التجريبي المعاصر، وهو ما عُرف بالإعجاز العلمي في القرآن والسنة، ولم يكن هذا النوع من الإعجاز معروفاً لدى المتقدمين، بل كانت دلالة الإعجاز لديهم تتجه إلى المعنى البلاغي لنصوص القرآن، وكيف أنه أعجز العرب أن يأتوا بمثله.

وأما النصوص التي تضمنت الإشارة إلى حقائق علمية كشف عنها العلم التجريبي المعاصر، فإنهم نظروا إليها، وما تضمنته من العلم، بحسب ما تتسع له دلالتها وفقاً لمعطيات العصر، وبما تدل عليه اللغة العربية، ولم يتكلفوا البحث عما غاب عنهم، وقد أدوا ما عليهم، ولم تتعطل دلالة النصوص لديهم.

وقد وقع الخُلف في مسألة الإعجاز العلمي بين مؤيد ومعارض، ولكل من الفريقين ما يعضد به رأيه، فالرافضون للإعجاز العلمي، دافعهم لذلك الغيرة على كتاب الله وسنة رسوله – صلى الله عليه وسلم –، من التوسع والتعسف في الاستدلال، وليسوا أعداء لبيان وجه الحق الذي تضمنته نصوص الكتاب والسنة.

وأما المؤيدون فإنهم يرونه باباً من أبواب الدعوة إلى الله، وفيه إظهار صدق النبي – صلى الله عليه وسلم –، وهو خطاب لأهل العصر بلسانهم، وبلغتهم التي يخضعون لها، وقد ظهرت له آثار حميدة، في دعوة غير المسلمين إلى الإسلام.

ولست بصدد مناقشة أدلة الفريقين؛ فإنَّ الإعجاز العلمي أصبح واقعاً تقوم على شؤونه مؤسساتٌ وهيئاتٌ، وتعقد من أجله الندوات والمؤتمرات، وتنشر الأبحاث والمؤلفات.

بل الهدف من البحث هو المساهمة في توجيه مسار الكتابة في هذا العلم، والتنبيه على بعض التجاوزات التي وقع فيها بعض من كتب في هذا المجال؛ وذلك أنَّ غالب المخاطبين به هم من غير المسلمين، فكان لابد من مزيد من الحذر والتوقي؛ لئلا ينعكس المقصود، وتقع الفتنة.

مع التأكيد على أن صدق النبي – صلى الله عليه وسلم – ليس متوقفاً على ثبوت المعجزة، فإن خيار هذه الأمة في الصدر الأول كان إيمانهم به – صلى الله عليه وسلم –، لأنه جاء بالحق الذي تقبله الفطرة السليمة[1].

والتأكيد كذلك على أنَّ الدعوة إلى دين الله، هي ببيان أصوله ومحاسنه التي يدعو إليها، وتأتي مسألة الإعجاز عاملاً عاضداً، وليست أصلاً بذاته،

---

(١) المعجزة دليل على صدق النبي، ولكنها ليست الدليل الوحيد، فإثبات النبوة يكون بها، وبغيرها، قال شيخ الإسلام: «وهذا أصح الطرق». ينظر: ابن تيمية، ١٤٢٢هـ، ١/١٢٠.

كما هو واقع بعض مؤلفات الإعجاز العلمي.

مشكلة البحث

المؤلفات في ضوابط الإعجاز العلمي محدودة، وهي متجهة إلى القرآن الكريم، ابتداءً، وجاءت الإشارة إلى السنة فيها تبعاً، وهي ضوابط تتسم بالعموم، وعدم الاستقراء لواقع المؤلفات في الإعجاز العلمي وما قد يقع فيها من التجاوزات، فجاء هذا البحث منطلقاً من واقع المؤلفات في الإعجاز العلمي، لرصد تلك التجاوزات، ووضع الضوابط لتفاديها.

الأسباب الباعثة على كتابة هذا البحث

- المساهمة في خدمة سنة النبي – صلى الله عليه وسلم – من خلال تجلية وجه الحق في هذه المسألة العلمية.
- أن غالب المقالات التي كُتبت في هذا المجال، كتبها أفاضل من غير التخصص الشرعي.
- قلة الكتابة في ضوابط الإعجاز في السنة النبوية، وذلك أنَّ غالبها متعلق بمسائل الإعجاز في القرآن الكريم.
- الحاجة إلى وضع ضوابط تكون إطاراً للكتابة في هذا الموضوع المهم.

الدراسات السابقة

المؤلفات في ضوابط الاستدلال بالقرآن والسنة على مسائل الإعجاز العلمي، مؤلفات محدودة، ومنها:

– بحث تجربتي مع الإعجاز العلمي د. صالح رضا.

– الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، تاريخه وضوابطه د. عبد الله المصلح.

– التفسير والإعجاز العلمي للقرآن الكريم ضوابط وتطبيقات. للدكتور مرهف عبد الجبار سقا. وقد صدر حديثاً بعد فراغي من البحث، ولم أقف عليه، وهو يقع في مجلدين، وهو الأول من نوعه الذي يجمع بين النظرية والتطبيق. إلا أنَّه خاص بالقرآن الكريم..

وقد تضمنت تلك المؤلفات والمقالات ضوابط لا خِلاف على أهميتها ووجوب اعتبارها، إلا أنَّ الغالب عليها العموم، وعدم التركيز على التفاصيل التطبيقية التي هي مظنة التجاوزات؛ ولذا فإنَّ بعض من كتب تلك الضوابط، وقع في مخالفتها عند التطبيق.

وجُلُّ تلك الضوابط متعلق بالقرآن الكريم، وجاءت الإشارة إلى السنة في مسألة: التأكد من صحة الحديث فقط.

– الإعجاز العلمي في الإسلام والسنة النبوية، محمد كامل عبدالصمد.

– الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، أ.د. عبد الله بن عبد العزيز المصلح، وعبد الجواد الصاوي.

– الإعجاز العلمي في الحديث النبوي، أ.د. أحمد شوقي إبراهيم.

– الإعجاز العلمي في السنة النبوية، أ.د. زغلول النجار.

– الإعجاز العلمي في السنة النبوية، د. صالح أحمد رضا.

– الأبحاث المنشورة في المواقع الإلكترونية:

–الهيئة العالمية للإعجاز العلمي في القرآن والسنة.

–موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة.

–موقع عبد الدائم كحيل للإعجاز العلمي في القرآن والسنة للباحث.

–الهيئة المغربية للإعجاز العلمي في القرآن والسنة.

وهناك بعض المقالات:

– من ضوابط الإعجاز العلمي، للشيخ عبد الله ابن محفوظ بن بيه.

– الإعجاز العلمي ضوابط وحدود، د. فهد بن عبد الرحمن اليحيى.

– ضوابط الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، د. عبد الدائم كحيل.

إجراءات البحث

لما كان المقصد من هذا البحث وضع ضوابط الاستدلال بالسنة على مسائل الإعجاز العلمي، فإنَّ المؤلفات في الإعجاز العلمي في السنة النبوية تمثل البيئة التطبيقية التي يُمكن من خلالها استنباط تلك الضوابط، بالنظر إلى الأمثلة التي وقع فيها الخلل. في نظر الباحث.

فليس من عمل الباحث تقويم النظريات العلمية، ومعرفة مدى دقتها وسلامتها، وإنما جهد الباحث محصور في كشف وجه العلاقة بين تلك النظرية وبين النص النبوي.

وقد اتبعت الإجراءات التالية:

القيام بدراسة مسحية لجميع المؤلفات في الإعجاز العلمي في السنة النبوية التي وقفت عليها، يشمل ذلك الكتب المطبوعة، والمقالات المنشورة، والمواقع الإلكترونية، التي تيسر لي الوقوف عليها.

تقييد الأمثلة التي ظهر لي أنَّ الباحثين خالفوا فيها منهجاً علمياً معتبراً.

استنباط الضابط العلمي المانع من الوقوع في تلك المخالفة.

كتابة الحديث النبوي، ثم ذكر وجه استدلال صاحب الإعجاز به، ثم بيان وجه المخالفة في نظر الباحث.

وقد اقتصرت على الضوابط المتعلقة بالسنة النبوية فقط.

ولم أستوعب إيراد جميع الأمثلة التي وقفت عليها، بل انتقيت منها نماذج يُقاس عليها ما لم يُذكر.

حدود البحث

المؤلفات والمواقع الإلكترونية الخاصة بالإعجاز العلمي، وما وقفت عليه من المقالات المنشورة.

تمهيد

المراد بالإعجاز العملي

التعريف اللغوي

الإِعْجازُ: الفَوْتُ والسَّبْقُ، يقال: أَعْجَزَني فلان أَي فاتني؛ ومنه قول الأَعشى:

فَذاكَ ولم يُعْجِزْ من الموتِ رَبَّه ... ولكن أَتاه الموتُ لا يَتَأَبَّقُ

وقال الليث: أَعْجَزَني فلان إِذا عَجَزْتَ عن طلبه وإِدراكه. والـمُعْجِزَةُ: واحدة مُعْجِزات الأَنبياء – عليهم السلام –.

العلم: هو إدراك الأشياء على حقائقها.

والمقصود بالعلم في هذا المقام: العلم التجريبي.

التعريف الاصطلاحي

جاء في الموقع الرسمي للهيئة العالمية للإعجاز في القرآن والسنة تعريف الإعجاز العلمي: «هو إخبار القرآن الكريم أو السنة النبوية بحقيقة أثبتها العلم التجريبي، وثبت عدم إمكانية إدراكها بالوسائل البشرية في زمن الرسول – صلى الله عليه وسلم –، وهذا مما يظهر صدق الرسول محمد – صلى الله عليه وسلم – فيما أخبر به عن ربه سبحانه»[٢].

وذكر أ.د. أحمد شوقي إبراهيم[٣] أنَّ هناك فرقاً بين المعجزة والإعجاز، «فالمعجزة تخرق كل قوانين الخلق، وقوانين الفطرة ونواميس الوجود، لأنها أمر من الله». «أما الإعجاز العلمي فهو أن يكتشف العلماء إحدى الحقائق الكونية في عصرنا هذا لم يكن أحد يعلمها من قبل، وإذا بهم يجدونها مذكورة في القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف».

وواقع المؤلفات في «الإعجاز العلمي» أخذ ثلاثة اتجاهات:

الأول: سبق القرآن والسنة إلى الإخبار بحقائق علمية.

الثاني: مطابقة الحقائق العلمية لما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية، وعدم التعارض بينهما.

الثالث: ذكر قضايا علمية تتضمن وجهاً معجزاً، ولكن ليس لها صلة بنصوص الوحيين. كالحديث عن إعجاز بناء الأهرامات ونحوها.

وأما التفسير العلمي: فهو «الكشف عن معاني الآية أو الحديث في ضوء ما ترجحت صحته من نظريات العلوم الكونية»[٤].

ضوابط الاستدلال بالسنة على مسائل الإعجاز العلمي

الضابط الأول: التحقق من ثبوت النص عن النبي – صلى الله عليه وسلم –.

وهذا الضابط هو أهم الضوابط، وهو الأساس لما بعده من الضوابط، فعلى الباحث في هذا المجال التأكد ابتداءً من ثبوت النص النبوي الذي يريد

(٢) موقع الهيئة العالمية للإعجاز في القرآن والسنة: (http://www.eajaz.org).

(٣) إبراهيم، د.ت، ١/١٢٣.

(٤) المصلح، د.ت، ص٣٠.

الاستدلال به على مسألة الإعجاز؛ لأنّه لا يصح أن يُنسب إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – قولٌ لم يثبت عنه إلا من طريق ضعيف، فإن كان الحديث موضوعاً فلا تجوز روايته إلا مع بيان وضعه.

ولأنَّ النص إذا لم يكن من قوله – صلى الله عليه وسلم – فقد انتفت عنه العصمة التي يراد بالإعجاز العلمي إثبات صحتها، وسبق النبي الأمي – صلى الله عليه وسلم – إليها.

مع التأكيد على أنَّ المعول عليه في إثبات صحة الحديث، هم أصحاب الاختصاص، وهم علماء الحديث.

وقد أغفل بعض من كتب في مسائل الإعجاز العلمي هذا الضابط، فأوردوا أحاديث ضعيفة، وشديدة الضعف، بل ومكذوبة على النبي – صلى الله عليه وسلم –.

وإليك بعض النماذج التي وقع فيها التجاوز لهذا الضابط:

النموذج الأول:

عن ابن عمر – رضي الله عنهما –، أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: «إن الله أنزل أربع بركات من السماء إلى الأرض: الحديد، والنار، والماء، والملح»(٥).

أورده الدكتور زغلول النجار في كتابه (الإعجاز العلمي في السنة النبوية)، وقال: «وعلى الرغم من وجود ضعف في إسناد الحديث؛ إلا أنَّ به سبقاً علمياً معجزاً»(٦).

المناقشة: ليس الحديث ضعيفاً كما ذكر الدكتور زغلول، بل الحديث مكذوبٌ على رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، لا تحل روايته إلا مع بيان وضعه.

فكيف يستقيم الاستدلال به، على إثبات الإعجاز العلمي؟!

النموذج الثاني:

عن عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – قال: «وما من عامٍ بأقل مطراً من عام»(٧).

---

(٥) أخرجه الثعلبي، ١٤٢٢هـ، ٢٤٧/٩، من طريق سيف ابن محمد (ابن أخت سفيان الثوري)، عن عبد الرحمن بن مالك التميمي، عن عبد الله بن خليفة، عن ابن عمر؛ =

=والديلمي، ١٤٠٦هـ، ح (٦٥٦).

وفي إسناده: سيف بن محمد. كذّبه أحمد بن حنبل، ويحيى ابن معين، وأبو داود، والساجي. ينظر: الرازي، د.ت، ١١٩٣/٤؛ والجرجاني، ١٤٠٩هـ، ٤٣١/٣؛ والجوزي، ١٤٠٦هـ، الترجمة (١٥٩٦).

قال ابن تيمية، ١٤٢٦هـ، ٢١٦/١: «حديث موضوع مكذوب».

ونقل الألباني، ١٤١٢هـ، ح (٣٠٥٣) كلام الأئمة على هذا الحديث، وحكم بوضعه.

(٦) النجار، د.ت، ص ٧٩.

(٧) أخرجه ابن حبان، ١٣٩٣هـ، ٤٦٢/٨؛ والعقيلي، ١٤٢٠هـ، ٢٢٨/٣؛ وأبو نعيم الأصبهاني، ١٤٠٩هـ، ٢٠٨/٧ من طريق علي بن حميد السلولي، حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – مرفوعاً.

ثم ساق العقيلي الحديثَ من رواية عمرو بن مروزق، عن=

وعن عبد الله بن عباس – رضي الله عنهما – قال: «ما من عام بأقل مطراً من عام، ولكن الله يصرِّفه حيث يشاء ثم تلا هذه الآية: ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَٰهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُواْ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾ (الفرقان: ٥٠)»[٨].

قال الدكتور زغلول النجار وفقه الله[٩]: «وعلى الرغم من أنَّ النص الأول موقوف على ابن مسعود، والنص الثاني موقوف على ابن عباس مما دفع بعض دارسي الحديث إلى تضعيف الرفع لعدم فهم دلالته العلمية، فإنَّ هذا الحديث يمثل سبقاً علمياً للمعارف الإنسانية بأكثر من ألف وأربعمائة سنة، كما يمثل نصاً رائعاً من نصوص الإعجاز العلمي في أحاديث رسول الله، ومن هنا تأتي قوته».

المناقشة: يؤكد الدكتور أنَّ سبب تضعيف الحديث لدى المحدثين عائدٌ لعدم فهم دلالته العلمية، وليس لعلة في إسناده. وهذا خلل منهجي؛ لأن المعتبر في الحكم على الحديث بالقبول أو الرد هم علماء الحديث.

ويقطع النظر عن آراء المختصين بعلم الحديث، فإنه يخشى أن يؤول هذا المنهج بصاحبه إلى رد بعض الأحاديث الصحيحة، بحجة أن بعض النظريات العلمية المعاصرة لم تؤيدها.

وربما أعطى هذا المنهج رسالةً ضمنية أننا لا نقبل الحقائق العلمية إلا إذا جاءت الإشارة إليها في القرآن أو السنة.

فإنَّ البحث في مسائل الإعجاز العلمي، يراد منه إثبات سبق النبي – صلى الله عليه وسلم – إلى علم، صحَّ أنه أخبر به، وليس جعل مسائل الإعجاز العلمي، دليلاً على تصحيح الأخبار[١٠].

النموذج الثالث:

عن عبد الله بن عمرو – رضي الله عنهما – قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: «لا يركب البحرَ إلا حاجٌّ أو معتمرٌ أو غازٍ في سبيل الله، فإنَّ تحت البحر ناراً وتحت النار بحراً»[١١].

=شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله ابن مسعود موقوفاً، وقال: «وهو أولى». وقال ابن حجر، د.ت، الترجمة (٥٩٩): «قلت: هو معروف من كلام عبدالله، موقوف».

(٨) أخرجه الحاكم، د.ت، ٤٠٤/٢؛ والبيهقي، ١٣٥٣هـ، ٣٦٣/٣؛ وابن أبي الدنيا، ١٤١٨هـ، ح (٢٤) من طريق الحسن بن مسلم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس موقوفاً.

(٩) النجار، د.ت، ٤٥.

(١٠) المقصود أن البحث العلمي لم يبرهن على صحة ما أخبر به، وليس المراد أن البحث العلمي أثبت خلاف ما أخبر به – صلى الله عليه وسلم –.

(١١) أخرجه أبو داود، د.ت، ح (٢٤٩١)؛ والبيهقي، ١٣٥٣هـ، ٣٣٤/٤؛ وابن الجوزي، ١٤١٥هـ، ح (١٢٠٠) من طريق بشر أبي عبد الله، عن بشير بن مسلم، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً.

وهذا إسناد ضعيف؛ فإنَّ بشراً وبشيراً مجهولان. قال الألباني: «وفي إسناده اضطراب، ولذلك اتفق الأئمة=

قال الدكتور زغلول النجار وفقه الله: «ويعجب الإنسان المتبصر لهذا السبق في كل من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، بالإشارة إلى حقيقة من حقائق الأرض التي لم يتوصل الإنسان إلى إدراكها إلا في نهايات القرن العشرين... وسبحان الذي علّم خاتم أنبيائه ورسله بهذه الحقيقة، فقال قولته الصادقة: إن تحت البحر نارا، وتحت النار بحرا، وسبحان الذي أكد على صدق القرآن الكريم، وعلى صدق هذا النبي الخاتم في كل ما رواه عن ربه».

التعليق: هذه الحقيقة العلمية التي تراخى زمن اكتشافها إلى هذا الزمان، ليس البحث في إثبات صحتها أو عدمه، فكم من حقيقة علمية ثبتت، وليس لها ذكر في القرآن والسنة، ولم يقدح ذلك في القرآن والسنة، ولا في صدق تلك الحقيقة.

وإنما البحث في نسبة تلك الحقيقة إلى سنة النبي — صلى الله عليه وسلم —، وهي لم تثبت بمقتضى المعايير العلمية لدى علماء الجرح والتعديل.

وأعجب من ذلك جعل النظرية العلمية دليلا على صحة الحديث قال عبد الحميد طهماز: «وهو مع ضعفه صحيح في معناه، فقد أثبت العلمُ الحديثُ صحةَ ما أخبر عنه النبي — صلى الله عليه وسلم —، فقد أثبتت أجهزة التصوير العلمية لأعماق البحار أن تحت قيعان البحر العميق ناراً ملتهبة»[١٢].

وهذا خلل منهجي؛ فإنَّ الباحث جعل الحقائق العلمية من معايير تصحيح الأحاديث النبوية، وإن لم تثبت وفقاً لمعايير القبول والرد لدى علماء الحديث.

ثم إنه يترتب على هذا التصحيح للحديث الأخذ به كاملاً، وهو النهي عن ركوب البحر لغير الأغراض الثلاثة الواردة فيه، ولا أحد يقول بذلك.

الضابط الثاني: اختيار اللفظ الأظهر إذا اختلفت الروايات

ترد بعض الأحاديث بألفاظٍ مختلفة سواء كان الحديث من طريق صحابي واحد، أو من طريق أكثر من صحابي.

واختيار اللفظ الأظهر من الألفاظ المختلفة، يكون تارةً لأنه الأصح إسناداً، فإن استوت الألفاظ في الصحة، فيكون الاختيار باعتبار دلالات الألفاظ بحمل

=على تضعيفه».

وقد اختلف في إسناده، فرواه بشير بن مسلم مرفوعاً، وخالفه أيوب السختياني، فرواه عن عبد الله بن عمرو موقوفاً. أخرجه البيهقي، ١٣٥٣هـ، ٣٣٤/٤، من طريق شعبة وهمام كلاهما عن قتادة، عن أيوب، عن عبد الله بن عمرو موقوفاً. وعدَّ سبعة أبحر وسبعة أنيار.

ونقل ابن المنير عن البخاري قوله: «الحديث ليس بصحيح»، وعن أحمد: «حديث غريب»، وعن أبي داود: «رواته مجهولون»، وعن الخطابي: «ضعّفوا إسناده». وأخرجه البزار، ١٤٠٩هـ، ح (٥٨٩٧)، من طريق ليث بن أبي سُليم، عن نافع، عن ابن عمر، وليس فيه: (إن تحت البحر ناراً....). وهو ضعيفٌ أيضا، قال الهيثمي: «رواه البزار وفيه ليث بن أبي سليم وهو مدلس وبقية رجاله ثقات».

(١٢) طهماز، ١٩٩٧م، ص ١٣٣، ح (١٧).

العام على الخاص، والمطلق على المقيد، والمجمل على المفسر، فهذا هو المنهج العلمي للتعامل مع الألفاظ المختلفة.

فليس للباحث أن يختار لفظاً يرى أنَّه يوافق مطلوبه على غير أساس منهجي.

وإليك بعض النماذج التي وقع فيها الإخلال بهذا الضابط:

النموذج الأول:

حديث جَابِر بن عبد الله – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: «أطفئوا المصابيح بالليل إذا رقدتم، وغلّقوا الأبواب، وأَوْكئوا الأسقية، وخمِّروا الطعام والشراب»[١٣].

كتب الباحث هشام عبد الرحمن حسن عبدالرحمن بحثاً بعنوان: إظلام المصابيح ليلاً إعجاز نبوي يقي من التلوث الضوئي[١٤].

وقد أشار الباحث وفقه الله إلى اختلاف روايات الحديث، فمنها ما ذُكر فيه علة إطفاء المصابيح، ومنها ما لم يُذكر.

فأما الأحاديث التي ذُكرت فيها علة الإطفاء فانحصرت في الخوف من الاحتراق، فقد جاء في إحدى روايات حديث جابر: «وأطفئوا المصابيح؛ فإن الفويسقة ربما جرت الفتيلة؛ فأحرقت أهل البيت»[١٥].

وفي رواية لمسلم: «وأطفئوا السراج...فإن الفويسقة تضرم على أهل البيت بيتهم»[١٦].

وقد اعتمد الباحث في إثبات الإعجاز العلمي على الروايات التي لم تنص على علة الإطفاء.

وأذكر بإيجاز رأي الباحث حول هذه الأحاديث:

قال الباحث – وفقه الله –: «ونلاحظ هنا أن شُراح الأحاديث لم ينتبهوا إلى أن النار والمصباح والسراج، ليست فقط مصدرا للحرارة والنار، ولكنها أيضا مصدر للضوء، ولكن لأنهم لم يكونوا على علم بأن الضوء قد يضر في بعض الأحيان، فتوهموا أن العلة الوحيدة لإطفاء المصابيح هي الخوف من النار، مع أنه أمر يعلمه الصغير قبل الكبير».

ثم قال: «حين أطلق النبي – صلى الله عليه وسلم – التحذير من النار والمصباح والسراج دون ذكر لخاصية الإحراق فقال – صلى الله عليه وسلم –: (لا تَتْرُكُوا النَّارَ فِي بُيُوتِكُمْ حِينَ تَنَامُون)، وقال (أَطْفِئُوا الْمَصَابِيحَ بِاللَّيْلِ إِذَا رَقَدْتُمْ)، فمؤكد أنه – صلى الله عليه وسلم – يدل أمته بالقدر الأكبر على ما غاب عنهم من المنافع والمفاسد، فالعرب كلها تعلم بخطورة النار، ولكن العرب لا تعلم بمخاطر الضوء المنبعث من النار والمصباح».

---

(١٣) أخرجه البخاري، د.ت، ح (٦٢٩٦)؛ ومسلم، د.ت، ح (٢٠١٢).

(١٤) موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة: (http://quran – m.com).

(١٥) رواه البخاري، د.ت، ح (٦٢٩٥).

(١٦) مسلم، د.ت، ح (٢٠١٢).

ثـم قـال: «ولمـا كـان المعصـوم عليـه الصـلاة والسـلام لا ينطـق عـن الهـوى، فلابـد أنَّ الروايـات المطلقة التي لم تحدد العلة، أتت لتبين أن هناك عللاً أخرى لإطفاء المصابيح غير النار...فكلما ظهرت للمصابيح أضرار غير النار، كان الأمر النبوي (أطفئوا المصابيح) حاميا من كل ضرر ظاهر كالاحتراق بنارها، أو ضرر غير ظاهر كالتعرض الزائد لضوئها في الليل».

ثـم قـال – وفقـه الله – في بيـان وجـه الإعجـاز العلمـي مـن الحـديث: «إن دقـة الحـديث النبـوي في رواياته العديدة التي تناولت إطفاء المصابيح، والتي تمثلت في الإطلاق والتقييد والتعميم والتخصيص قد غطت كل الأبحاث العلمية التي تناولت هذا الموضوع من كل جوانبه بشكل يذهل العقل... ولكن لأنه نبي مرسل لا ينطق عن الهوى ولا يتكلم إلا بالوحي فقد سبق كل التشريعات البشرية، ووضع الحل الجذري لمشكلة بيئية خطيرة لم يرها على زمنه، بكلمات قليلة لـو أحسـن تـدبرها كـل البـاحثين في مشـكلة التلـوث الضوئي، والمشرعين للحد من أضرارها لقالوا جميعا: صدق رسول الإسلام، الرحمة المهداة إلى العالمين، فإظلام المصابيح عند الرقاد إعجاز نبوي يقي الإنسان وبيئته من التلوث الضوئي الذي ينشأ من التعرض الزائد للضوء في الليل».

التعليـــق: لم يسلك الباحث وفقه الله المنهج العملي في التعامل مع الروايات المختلفة الألفاظ.

فـإنَّ شـراح الأحاديـث الـذين نقـل الباحـث كلامهـم، حملـوا الروايـات المطلقـة علـى الروايـات المقيـدة، وذلـك مـن أظهـر طرائـق الجمـع بـين الألفـاظ المختلفـة، ولاسـيما في هـذه الروايـات، فـإنَّ الـنبي – صلى الله عليه وسلم – نصَّ على علة الأمر بإطفاء المصابيح والسرج، وهي (أن الفويسقة تضرم النار على أهل البيت)، فإنَّ المصابيح في زمنه – صلى الله عليه وسلم – توقد بالنار. ولو كان المراد بإطفائها هو حصول الضرر بسبب الضوء المنبعث منها، لم يكن الأمر بالإطفاء عند النوم فحسب، بل كان الأمر بترشيد إيقادها؛ فإنَّ التلوث البيئي من الضوء، يحصل حال النوم وحال اليقظة.

ولم يتنبه الباحث إلى أنَّ تنوع ألفاظ الحديث لا يعني أنَّ النبي – صلى الله عليه وسلم – قالها جميعاً، بل إنَّ مرده إلى اختلاف الرواة.

كمـا أنَّ التلـوث الضـوئي الـذي أراد الباحـث تنزيل كلام النبي – صلى الله عليه وسلم – عليه، لا يتناسب مع حال المصابيح في زمنه – صلى الله عليه وسلم –؛ فإنَّها قليلة جداً، لا يكاد يوجد في البيت إلا مصباح واحد أو اثنان، فأي تلوثٍ بيئيٍ يحصل بسبب ذلك؟

والباحـث – وفقـه الله – أشـار إلى أنَّ الأضـرار الصحية المترتبة على التعرض للضوء، هي في التعرض للإضاءة المفرطة، وليست للإضاءة المتعدلة، وهل المصابيح في زمنه – صلى الله عليه وسلم – تُعد من

الإضاءة المفرطة؟!

ولا بد من الإشارة إلى أنَّ شراح الأحاديث النبوية كانوا يُجلون كلام النبي – صلى الله عليه وسلم – ولا يُقْدِمون على شرحه إلا عن علم وبصيرة، وليس ظناً وتوهماً. كما ذكر الباحث وفقه الله.

النموذج الثاني

عن عدي – رضي الله عنه – قال: أخذ عديٌّ عقالاً أبيض، وعقالا أسود، حتى كان بعض الليل نظر، فلم يستبينا، فلما أصبح قال: يا رسول الله جعلت تحت وسادتي قال: «إن وسادك إذا لعريض، إن كان الخيط الأبيض والأسود تحت وسادتك».

كتب الدكتور أمين ردمان الهلالي بحثاً حول هذا الحديث[١٧].

وقد ذكر الدكتور وفقه الله جملة من المسائل العلمية المتعلقة بمركز الإبصار وأنه يقع في القفا من القشرة الدماغية ثم ذكر أوجه الإعجاز في الحديث، فقال: «الحديث قال: (إنك لعريض القفا)، ولم يقل كبير القفا؛ لأن المساحة وليس الحجم هي الأهم، وفي ذلك إعجاز».

ثم قال: «الحديث قال: (الخيط الأبيض من الخيط الأسود)، ولم يقل مثلا: (الخيط الأحمر من الخيط الأصفر)، ولو قال ذلك لما كان هنا إعجاز؛ لأنه لا يمكن أن يراهما، ولو كان قفاه بعرض السماء والأرض وفي ذلك إعجاز أيضا».

ثم ذكر خلاصة بحثه فقال: «الخلاصة: الحديث يبدو لفظه نشازا (وحاشا لله أن يكون كذلك)، وذلك لمن يجهل معناه، فما علاقة العين بالقفا، حتى أن بعض من فسر الحديث ذهب إلى القول: بأن عرض القفا كناية عن الغباء، والحقيقة أنه كلام من يعني ما يقول، ويعلم ما يعني، وهو الذي لا ينطق عن الهوى بل هو وحي يوحى».

التعليق: لقد خاطب النبي – صلى الله عليه وسلم – الرجلَ بما هو معلومٌ لدى المخاطب، وسائغ في لسان العرب، واختلاف ألفاظ الحديث يدل على أنَّ الراوي عبَّر باللفظ الذي يدل على مقصوده – صلى الله عليه وسلم – .

فقوله – صلى الله عليه وسلم – : «وسادك لعريض» ذكر فيها الخطابي قولين:

الأول: أنه أراد إن نومك لكثير، وكنى بالوسادة عن النوم؛ لأن النائم يتوسد.

الثاني: أنه كنى بالوسادة عن الموضع الذي يضعه من رأسه وعنقه على الوسادة إذا نام، والعرب تقول: فلان عريض القفا إذا كان فيه غباوة وغفلة.

وقد ردَّ القرطبي[١٨] قولَ من حمل قوله – صلى الله عليه وسلم –: «عريض القفا» على الذم فقال: «حمله بعض الناس على الذم له على ذلك الفهم؛ وكأنهم فهموا أنه نسبه إلى الجهل والجفاء

---

(١٧) موقع الهيئة العالمية للإعجاز في القرآن والسنة: (http://www.eajaz.org).

(١٨) القرطبي، ١٤١٧هـ، ١١٣/٩.

وعـدم الفقـه، وعضـدوا ذلـك بقولـه: إنـك عـريض القفا، وليس الأمر على ما قالوه؛ لأن من حمل اللفظ على حقيقته اللسانية التي هي الأصل إن لم يتبين له دليل التجوز، لم يستحق ذماً، ولا ينسب إلى جهل، وإنما عنى والله أعلم، أنَّ وسادك إن كان يغطي الخيطين اللذين أراد الله، فهو إذا عريض واسع، ولهذا قال في أثر ذلك: إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار، فكأنه قال: فكيف يدخلان تحت وسادتك؟! وقوله: إنك لعريض القفا، أي أنَّ الوساد الذي يغطي الليل والنهار لا يرقد عليه إلا قفا عريض للمناسبة».

الضابط الثالث: أن يكون الحديث دالاً على الحقيقة العلمية دلالة ظاهرة.

والمراد بهذا الضابط أن تكون الحقيقة العلمية التي تضمنها الحديث ظاهرة ومحددة، دون الحاجة إلى تكلف لإبرازها.

وأنواع الدلالة لدى الأصوليين: دلالة مطابقة، ودلالة تضمن، ودلالة التزام.

وإذا لم يكن الحديث دالاً على الحقيقة العلمية بإحدى هذه الدلالات، فإنَّ الباحث سيقع في التكلف والتمحل، من أجل إثبات الدلالة على مطلوبه.

وقد وقع بعض من كتب في الإعجاز العلمي في مخالفة هذا الضابط، فأورد نصوصاً دلالتها عامة، وجاء إقحام الحقيقة العلمية بتكلف وأحياناً بتعسف. وفي بعضها لا توجد دلالة على الإعجاز أصلاً، بل هي لبيان الحكمة أقرب منه للدلالة على الإعجاز.

وإليك بعض النماذج:

النموذج الأول

حديث أبي هريرة – رضي الله عنه – أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: «ألا أدلُّكم على ما يمحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات» قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «إسباغ الوضوء على المكاره، وكثرة الخطا إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، فذلكم الرباط، فذلكم الرباط، فذلكم الرباط»[١٩].

قال الدكتور عبد الدائم الكحيل في بيان وجه الإعجاز من هذا الحديث[٢٠]: «العلاجُ بكثرة الخطا إلى المساجد... لقد دلَّنا الحبيب الأعظم – صلى الله عليه وسلم – على عمل يحبه الله، ألا وهو كثرة الخطا إلى المساجد، أي الإكثار من المشي. وبالفعل، فقد وجد العلماء أنَّ رياضة المشي مهمة جداً للإنسان وبخاصة بعد سن الأربعين. ووجدوا أن رياضة المشي تقي من كثير من الأمراض أهمها البدانة والسكر والقلب. وربما من أغرب النتائج التي وصل إليها باحثون أمريكيون، أن المشي ينشط الذاكرة، ويزيد من القدرة على الذكاء والإبداع، وبخاصة إذا كان المشي تأملياً!.

أي أنك تمشي وأنت تتأمل خلق الله، وتفكر في نعمه الغزيرة، وأنت راضٍ عما قسمه الله لك من الرزق، وهذا النوع من أنواع المشي لا يتحقق إلا عندما

---

(١٩) رواه مسلم، د.ت، ح (٢٥١).

(٢٠) موقع عبد الدائم كحيل للإعجاز العلمي في القرآن والسنة: (http://www.kaheel7.com).

يمشي المؤمن إلى المسجد، وبخاصة عند صلاة الصبح! وهذا نوع من العلاج المجاني، فما عليك إلا أن تكثر المشي إلى المسجد وتحافظ على أداء الصلوات الخمس. فلو اتبع الناس هذه النصائح القرآنية والنبوية الشريفة، ألا تظنون معي أن العالم سيكون أفضل؟».

التعليق: ليس في الحديث ما يدل على الحقيقة العلمية التي أورد المؤلف الحديث من أجلها، فالحديث ورد في سياق الحث على حضور صلاة الجماعة وإن بعدت الدار، وأنَّ المشي إليها مما يرفع الدرجات ويمحو السيئات.

فأين وجد الكاتب – وفقه الله – في الحديث أنَّ هذا المشي بخصوصه يُحقق تلك المنافع الطبية؟

وأين وجد الكاتب – وفقه الله – أنَّ المشي التأملي لا يكون إلا في المشي للصلاة، بل لصلاة الصبح خاصة؟!

والحق أنَّ إيراد هذا الحديث لإثبات الإعجاز العلمي ضرب من التكلُّف. الذي لا يدخل تحت أي من الدلالات الثلاث التي تقدَّم الإشارة إليها.

النموذج الثاني

حديث أبي هريرة – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: «صنفان من أهل النار لم أرهما، قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات، رءوسهن كأسنمة البخت المائلة لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها»[٢١].

وحديث عائشة – رضي الله عنها – عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار»[٢٢].

قال الدكتور محمد كامل عبد الصمد[٢٣]: «لقد أثبتت البحوث العلمية الحديثة، أنَّ تبرج المرأة وعريها، يُعد وبالا عليها، حيث أشارت الإحصائيات الحالية إلى انتشار مرض السرطان الخبيث في الأجزاء العارية من أجساد النساء، ولاسيما الفتيات اللاتي يلبسن الملابس القصيرة، فلقد نشر في المجلة الطبية البريطانية: أنَّ السرطان الخبيث (الميلانوما الخبيثة) والذي كان من أندر أنواع السرطان، أصبح الآن في تزايد، وأن عدد الإصابات في الفتيات في مقتبل العمر يتضاعف حاليا، حيث يُصبن به في أرجلهن، وأن السبب الرئيسي لشيوع هذا السرطان الخبيث؛ هو انتشار الأزياء القصيرة التي تعرض جسد النساء لأشعة الشمس فترات طويلة على مر السنة».

ثم استطرد في ذكر صفة انتشار السرطان – عافانا الله – ثم قال: «من هنا تظهر حكمة التشريع الإسلامي في ارتداء المرأة للزى المحتشم الذي يستر جسدها جميعه بملابس واسعة غير ضيقة... ثم هل

(٢١) أخرجه مسلم، د.ت، ح (٢١١٨).

(٢٢) أخرجه أبو داود، د.ت، ح (٦٤١)؛ والترمذي، ٢٠٠٤م، ح (٣٧٧)؛ وابن ماجه، د.ت، ح (٦٥٥)؛ وصححه ابن خزيمة، ١٣٩٠هـ، ح (٧٧٥).

(٢٣) عبد الصمد، د.ت، ص ٩٥.

بعد تأييد نظريات العلم الحديث لما سبق أن قرره الشرع الحكيم».

التعليق: ليس في الحديثين اللذين أوردهما الدكتور وفقه الله تصريح أو تلميح إلى الحقيقة العلمية التي أثبتتها الدراسات العلمية الحديثة.

فالحديث الأول فيه الوعيد لنساء يرتدين لباساً لا يحقق لهن الحشمة فهنَّ في الظاهر كاسيات، ولكنهنَّ كالعاريات؛ وليس فيه أنهن يتعرين كحال النساء اللاتي يتحدث عنهن الباحث.

وأما الحديث الثاني، فإنه متعلق بلباس المرأة حال أدائها الصلاة.

وعلى فَرْض أنَّ العُري في الحديث هو ما فهمه الباحث الكريم، فأين الإخبار بأنَّهن يُصبن بتلك الأمراض التي أشار إليها الباحث؟

فليس في الحديث إخبار عن حقيقة علمية، كشفت عنها التجارب العلمية المعاصرة.

النموذج الثالث

حديث لقيط بن صبرة — رضي الله عنه — قال: قلت: يا رسول الله أخبرني عن الوضوء؟ قال: «أسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع، وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً»[٢٤].

كتب الدكتور هشام بدر الدين المشد، بحثاً بعنوان العلاج النبوي للجيوب الأنفية[٢٥].

بدأ البحث بتعريف للجيوب الأنفية، ووظائفها، والأمراض التي تصيبها، ثم ذكر العلاج الطبي لها، ثم أعقب ذلك بالعلاج النبوي، فقال وفقه الله: «تكمن عبقرية الحل النبوي في كفاءته، وفاعليته في العلاج وكذلك الوقاية، ثم أيضا بسبب سهولة استخدامه وسهولة تكراره».

ثم قال: «وجه الإعجاز في الحديث؛ هو اختيار الرسول — صلى الله عليه وسلم — المبالغة في الاستنشاق بالذات، فبالرغم من أمره — صلى الله عليه وسلم — بالإسباغ في أعضاء الوضوء كلها إلا أنه اختص الأنف بمزيد عناية واهتمام، ولأنه — صلى الله عليه وسلم — أوتي مجامع الكلم، فقد اختار كلمة واحدة شملت كل الصفات اللازمة في الغسول، فالمبالغة تعني الكثرة الكمية والنوعية...».

ولو أعدنا الباحثَ الكريمَ إلى ما ذكره في مقدمة بحثه، لوجدنا أن هذا الحديث لا يندرج ضمن أحاديث الإعجاز العلمي، قال الباحث — في بيان قواعد البحث في إعجاز القرآن والسنة:

١- أن يكون الشق العلمي حقيقة مؤكدة، وليس نظرية أو فرضية قد تخضع للإثبات أو النفي.

٢- أن يكون الشق الشرعي واضح الدلالة

---

(٢٤) أخرجه أبو داود، د.ت، ح (١٤٢)؛ والترمذي، ٢٠٠٤م، ح (٧٨٨)؛ والنسائي، ١٤٠٦هـ، ح (٨٧)؛ وابن ماجه، د.ت، ح (٤٠٧). وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

(٢٥) (http://www.islam.gov).

دون حاجة إلى ليّ عنق الآية أو الحديث».

فأين الحقيقة العلمية الواضحة في أنَّ الاستنشاق علاجٌ للجيوب الأنفية؟

إنَّ الحديث ورد في شأن الوضوء، وليس فيه أي إشارة إلى أمر العلاج، فضلاً أن يكون فيه التصريح بعلاج الجيوب الأنفية.

إنَّ الحث على الاستنشاق لا يخلو من حكمة، وفيه نظافة ظاهرة للأدران الحسية، والمعنوية، إلا أنَّ الاختلاف مع الباحث الكريم هو في جعل الأمر النبوي بالاستنشاق أثناء الوضوء علاجاً نبوياً معجزاً لأمراض الجيوب الأنفية.

وفرقٌ بين التماس الحكمة، وبين الإعجاز.

إنَّ مثل هذه المحاولات للي أعناق النصوص لإثبات الإعجاز العملي، هو مما يرتد سلباً على مبدأ الإعجاز العلمي ذاته.

بل ربما ساق البعض ضمن أحاديث الإعجاز العلمي أحاديثَ لم تثبت حقيقة الإعجاز فيها بمعايير العلم التجريبي، فقد أورد الدكتور أحمد صالح رضا[٢٦] أحاديث النهي عن الشرب والأكل قائماً وماشياً، ثم قال: «ولاشك أنهما (أي الوقوف والاتكاء) وضعان مؤثران في الأكل وأجهزة الهضم فهما إما يزيدان في الشراهية، فيأكل الإنسان زيادة عن حاجة، أو أنهما ليستا من آداب المسلم، أو لغير ذلك من الأمور، ولعل أهل الطب والدارسين فيه يدرسون هذا الأمر ويتوصلون إلى فوائد كثيرة».

فالمؤلف لم يقف على حقيقة علمية بعد، ويتطلع من المختصين البحث، فكيف ساغ إيراد الحديث ضمن أحاديث الإعجاز العلمي.

الضابط الرابع: أن تكون الحقيقة العلمية مما انفرد النبي – صلى الله عليه وسلم – بذكره

والمراد بهذا الضابط أن تكون الحقيقة العلمية هي من الحقائق التي انفرد النبي – صلى الله عليه وسلم – بذكرها، ولم تكن معلومة في زمنه.

لأنَّ المقصد من إيراد الحديث المتضمن لتلك الحقيقة إظهارُ أمارةٍ من أمارات نبوته – صلى الله عليه وسلم – ، فإنْ كانت تلك الحقيقة معلومة عند غيره في زمنه أو قبل زمنه، فقد انتفت عنها صفة الإعجاز.

وإليك بعض النماذج التي وقع فيها إخلال بهذا الضابط:

النموذج الأول

عن أبي هريرة – صلى الله عليه وسلم –، قال: إنّ رجلا أتى النّبي – صلى الله عليه وسلم – فقال: يا رسول اللّه، وُلِد لي غلامٌ أسود، فقال النبي – صلى الله عليه وسلم –: هل لك من إبل؟ قال: نعم. قال: ما ألوانها؟ قال: حمر. قال: هل فيها من أورق؟ قال: نعم. قال: فأنّى ذلك؟ قال: لعلّه نزعه عرقٌ. قال: فلعلّ ابنَك هذا نزعهُ[٢٧].

---

(٢٦) رضا، ١٤٢١هـ، ١/٢٦٠.

(٢٧) أخرجه البخاري، د.ت، ح (٥٣٠٥)؛ ومسلم، د.ت، ح (١٥٠٠).

لقد تمَّ إيراد هذا الحديث على أنّه إعجاز علمي يتعلق بعلم الوراثة، قالت المهندسة سناء الدحروش(٢٨): «هذا الحديث يطرح فيه الرّسول الكريم – صلى الله عليه وسلم – بكلّ موضوعيّة نظريّة الطّفرات أو النّزعات – وأفضّل في أبحاثي استعمال هذه الصّيغة اقتداء بالسّنة النبويّة – التي قد تشوب الموروث الجينومي – أي مجموع المورّثات الّتي تقنّن صفات الإنسان – وما يترتّب عن ذلك من خلل في التّشابه البيولوجي الأفقي (تشابه أفراد نفس الجيل كالإخوة)، والعمودي (تشابه أفراد نفس النّسل، كالأجداد ثمّ الآباء ثمّ الأبناء)، وهذه الطّفرات تظهر بصفة سريعة وسهلة في أُحاديّات الخليّة غير حقيقيّات النّواة Unicellulaires procaryotes أو البكتيريات، وتستعمل البكتيريا E. Coli في المختبرات لهذه الدّراسة، فلذلك أتيت بها كمثال لشرح القسم الأول من البحث».

وفي ختام بحثها قالت: «أختم هذا البحث، وقد رأينا أنّ الرّسول الكريم عليه الصّلاة والسّلام، الّذي لا ينطق عن الهوى، كان أول من تطرّق لقوانين الوراثة».

التعليق: عند التأمل في سياق الحديث بتمامه، يتبين لنا أنَّ الحديث لا يدل على النتيجة التي انتهت إليها الباحثة – وفقها الله –، وهي أن النبي – صلى الله عليه وسلم – هو «أول من تطرَّق لقوانين الوراثة».

فإنَّ النبي – صلى الله عليه وسلم – سأل الرجل عن سبب ظهور صفاتٍ في المولود ليست في والديه، وسياق الحديث يدل على أنَّ النبي – صلى الله عليه وسلم – كان يعلم أن الجواب كان معلوماً لدى ذلك الرجل؛ لأنَّ النبي – صلى الله عليه وسلم – أراد أن يرتِّب على جوابه، دفعَ الإشكال المتوهم في لون هذا الصبي.

وقد أجاب الرجل بأنَّ اختلاف لون الجمل بسبب انجذابه إلى عرق ليس في والديه.

فلم تكن هذه المعلومة أمراً خفياً عند العرب، بل إنَّ من الشائع لديهم أنَّ العرق دساسٌ، وأنَّ المرأة تكاد أن تلد أخاها، لشدة انجذاب أبنائها إلى صفات إخوتها، وإن لم تكن تلك الصفات فيها أو في أبيهم.

فالحقيقة العلمية في هذا الحديث لم ينفرد النبي – صلى الله عليه وسلم – بإثباتها، بل هي معروفة في زمنه وقبل زمنه – صلى الله عليه وسلم –.

الضابط الخامس: عدم مخالفة الإعجاز العملي للسياق الذي ورد الحديث من أجله

والمراد بهذا الضابط أنَّ على الباحث في مسائل الإعجاز العلمي اعتبار النص النبوي وحدة متكاملة، فلا يصح اجتزاء لفظة من سياقها، وإنزالها على معنى يخالف سياق الحديث.

والسياق من أقوى القرائن لفهم مراد المتكلم، قال الإمام ابن دقيق العيد: «فإنَّ السياق طريق إلى بيان

(٢٨) نُشر ملخص هذا البحث في موقع موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة: (http://www.55a.net).

المجملات، وتعيين المحتملات، وتنزيل الكلام على المقصود منه، وفهم ذلك قاعدة كبيرة، من قواعد أصول الفقه»[٢٩].

وقال الإمام ابن القيم: «السياق يُرشد إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته، فانظر إلى قوله تعالى: ﴿ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ﴾ (الدخان: ٤٩) كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير»[٣٠].

وقال الإمام الشوكاني: «والحق أن دلالة السياق إن قامت مقام القرائن القوية المقتضية لتعيين المراد، كان المخصص هو ما اشتملت عليه من ذلك، وإن لم يكن السياق بهذه المنزلة، ولا أفاد هذا المفاد فليس بمخصص»[٣١].

والسياق نوعان:

سياق المقال: هو السياق اللغوي الداخلي الذي ينتج عن ترابط الأصوات فيما بينها لتوليد الكلمات، والكلمات فيما بينها لتشكيل الجمل، والجمل فيما بينها لتشكيل النص.

سياق الحال: ويُسمى سياق المقام، وهو يمثل البيئة التفاعلية بين المتحدث والمخاطب، وما بينهما من عرفٍ سائد يحدد مدلولات الكلام، وذلك أن تداول الخطاب يجري في سياق ثقافي واجتماعي بين المتحدث والمخاطب، وليس لفظاً مجرداً عن محيطه الذي يجري فيه.

فالأمر المعتبر في معرفة سياق المقام، هو معرفة قصد المتحدث، وحال المخاطب، فقد يجتمع نصان متفقان في ظاهرهما في المعنى، ولكنهما مختلفان في الدلالة تبعاً لقصد المتحدث، أو حال المخاطب، وقد كان هذا الأمر حاضراً في اعتبار الأئمة في تعاملهم مع الأحاديث النبوية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: «والحال – حال المتكلم والمستمع – لابد من اعتباره في جميع الكلام»[٣٢].

وقد وقعت المخالفة لهذا الضابط من بعض الباحثين في مسائل الإعجاز العلمي، وإليك هذين النموذجين:

النموذج الأول: مخالفة سياق المقال:

المثال الأول: عن النعمان بن بشير – رضي الله عنهما –، قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم، كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى»[٣٣].

(٢٩) ابن دقيق العيد، ١٤٢٦هـ، ٨٢/٤.

(٣٠) ابن القيم، ١٤١٦هـ، ٨١٥/٤.

(٣١) الشوكاني، ١٤١٩هـ، ٢٧٥/١.

(٣٢) ابن تيمية، ١٤٢٦هـ، ١١٤/٧.

(٣٣) أخرجه البخاري، د.ت، ح (٦٠١١)؛ ومسلم، د.ت، =

كتب الدكتور ماهر سالم محمد وفقه الله بحثاً حول هذا الحديث، وذكر أن البحوث العلمية كشفت عن تفاعل الجسم البشري لدفع المخاطر، وركز على دراسة قام بها د. مور[٣٤].

ثم ذكر الإشارات المنبعثة من مكان الإصابة، واستجابة الجسم لها، وذكر استجابة الكليتين، والقلب، وعملية الاستقلاب. ثم ذكر الحمى وفوائدها، في تحقيق الاستجابة، لشكوى العضو.

ثم قال: «في إخباره – صلى الله عليه وسلم – بحقيقة ما يحدث في الجسم البشري والذي لم يكشف عنه العلم إلا حديثاً في السنوات الأخيرة. فهل وصف النبي – صلى الله عليه وسلم – أمراً لم يكن يعرفه أهل العلم في زمانه؟!

نقول: نعم، لا في زمانه، ولا بعد زمانه – صلى الله عليه وسلم – بقرن بل بعد أكثر من ثلاثة عشر قرناً من الزمان. كيف؟

كل الناس من قديم كانوا يعرفون أنه إذا أصيب عضو، أصيب سائر الجسد بالحمى، نعم هذا معروف، كما يعرفون ما يصيبه من سهر في بعض الأحوال، وإن كان الظاهر في أحوال أخرى أن المريض يرقد وينام أحياناً حتى يتماثل للشفاء.

ولكن الحديث يُخبر بحدوث شكوى للعضو المصاب على الحقيقة لا على المجاز، وبحدوث السهر أولاً أيضاً على الحقيقة، وبكل ما يحمله معنى السهر الحقيقي، سهر الجسد كله، كما ورد في النص (تداعى له سائر الجسد بالسهر) والحمى ثانياً تأتي مع السهر، وبعد أن يبدأ السهر.

والسهر يحدث حتى ولو كان المريض نائماً أو كان في غيبوبة!! هذا ما نفهمه من ظاهر الحديث»[٣٥].

التعليق: لقد خاطب النبي – صلى الله عليه وسلم – أصحابه بما يعلمون معناه، وضرب لهم مثلاً محسوساً تُدركه عقولهم، وهو حال الجسد إذا اشتكى عضوٌ منه ألماً، فإنَّ سائر الجسد يألم لألمه، ويسهر لأجله، ثم رتَّب على هذه الصورة المحسوسة مثلاً معنوياً هو ما ينبغي أن يكون عليه المسلمون في تعاطفهم وتراحمهم. وفي رواية أخرى «المسلمون كرجل واحد إن اشتكى عينه، اشتكى كله، وإن اشتكى رأسه اشتكى كله»[٣٦].

وهذا الحديث كقوله – صلى الله عليه وسلم – : «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضها بعضاً»[٣٧].

قال القاضي عياض: «فتشبيهه المؤمنين بالجسد الواحد تمثيل صحيح، وفيه تقريب للفهم وإظهار للمعاني في الصور المرئية»[٣٨].

=ح (٢٥٨٦).

(٣٤) موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة: (http://www.aleahaz.org).

(٣٥) سالم، ١٤٢٧هـ، ص٤٣ – ٤٤.

(٣٦) أخرجه مسلم، د.ت، ح (٦٧٥٤).

(٣٧) أخرجه البخاري، د.ت، ح (٤٨١)؛ ومسلم، د.ت، ح (٢٥٨٥).

(٣٨) ابن حجر، د.ت، ١٠/٤٣٩.

وأما ما ذكره الباحث وفقه الله من أنَّ النبي – صلى الله عليه وسلم – أخبر بحقيقة علمية عما يحدث في الجسد من التفاعلات عند إصابة أحد أعضائه، وأن تلك الحقيقة العلمية غير معلومة في زمنه، ولا في الأزمان التي تلته، حتى العصر الحديث، الذي كشف عنها. هو قولٌ بعيد عن سياق الحديث؛ لأن فائدة ضرب المثل هي في تقريب الصورة المعنوية في قالب حسي، فإذا كان المعنى الحسي غير معلوم للمخاطبين، فقد تعطلت فائدة ضرب المثل. وفي هذا إخلال باعتبار دلالة السياق في فهم الحديث.

وأشار الباحث كذلك إلى أنَّ معنى التداعي في الحديث يشمل ثلاثة معان: دعا بعضهم بعضا، والتجمع من كل صوب، والهدم والانهيار. وحاول أن يحمل الحديث على هذه المعاني، وغاب عنه وفقه الله النظر إلى سياق الحديث بتمامه، فإنَّ السياق يحدد المراد من الألفاظ المطلقة. ولو اعتبر السياق لوجد أنَّ معنى التداعي في الحديث لا يخرج عن المعنيين الأول والثاني، حتى يستقيم ضرب المثل في الحديث.

إن النتيجة العلمية التي توصل إليها الباحث من وجود نبضات عصبية حسية تصدر من مكان الإصابة إلى الدماغ ومراكز الإحساس أمرٌ لا اختلاف مع الباحث فيه، إلا أنَّ محل الاختلاف، هو في جعل جميع ما يحصل في الجسد من تفاعلات فسيولوجية مما أخبر به النبي – صلى الله عليه وسلم – في هذا الحديث.

المثال الثاني: حديث أبي بكرة – رضي الله عنه – أنَّ النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: «إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض، السنة اثنا عشر شهراً، منها أربعة حرم، ثلاث متواليات ذو القعدة وذو الحجة والمحرم، ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان»[٣٩].

قال ملا علي القاري[٤٠]: «إن الزمان قد استدار كهيئته... أي دار على الترتيب الذي اختاره الله تعالى ووضعه يوم خلق السماوات والأرض وهو أن يكون كل عام اثني عشر شهراً وكل شهر ما بين تسعة وعشرين إلى ثلاثين يوماً، وكانت العرب في جاهليتهم غيروا ذلك فجعلوا عاماً اثني عشر شهراً وعاماً ثلاثة عشر فإنهم كانوا ينسئون الحج في كل عامين، من شهر إلى شهر آخر بعده، ويجعلون الشهر الذي أنسؤوه ملغى، فتصير تلك السنة ثلاثة عشر، وتتبدل أشهرها، فيحلون الأشهر الحرم ويحرمون غيرها، فأبطل الله تعالى ذلك وقرره على مداره الأصلي، فالسنة التي حج فيها رسول الله – صلى الله عليه وسلم – حجة الوداع هي السنة التي وصل ذو الحجة إلى موضعه، فقال النبي – صلى الله عليه وسلم –: إن الزمان قد استدار يعني أمر الله تعالى أن يكون ذو الحجة في هذا الوقت فاحفظوه واجعلوا الحج في هذا الوقت ولا

(٣٩) أخرجه البخاري، د.ت، ح (٣١٧٩)؛ ومسلم، د.ت، ح (١٦٧٩).

(٤٠) الملا علي القاري، ١٤٢٢هـ، ١٣٣/٩ – ١٣٤.

تبدلوا شهراً بشهر كعادة أهل الجاهلية. انتهى. والله أعلم».

ذكر أ.د. أحمد شوقي نقلاً عن ألبرت أنشتاين حقيقة فيزيائية جديدة تقول: لما كان الزمن متعلقاً بالمادة والحركة ومصاحبا لها، ولما كانت الحركة في دوران، والمادة في استدارة، فلا بد أن يكون الزمن في دوران واستدارة أيضاً؛ لأنه لا ينفك عن المادة، ولا ينفصل عن الحركة، وبذلك يكون الزمن في أول الخلق وبدء تكون هذا الكون يدور ويستدير.

ثم قال: «ولقد فوجئ العلماء المسلمون وغير المسلمين بأن الحديث النبوي الشريف ذكر هذه الحقيقة العلمية قبل أن يكتشفها أنشتاين بأربعة عشر قرنا من الزمان».

التعليق: إن السياق التام للحديث يدل على أنَّ النبي – صلى الله عليه وسلم – يخبر أصحابه أنَّ شهر ذي الحجة الذي أدى فيه النبي – صلى الله عليه وسلم – الحج عاد إلى أن وصل إلى موضعه يوم خلق الله السموات والأرض، وأنه لم يتأثر بما كان يفعله أهل الجاهلية من النسيء.

والاستدارة من معانيها العودة إلى الحال الأولى. قال ابن الأثير[٤١]: «واستدار يستدير بمعنى إذا طاف حول الشيء، وإذا عاد إلى الموضع الذي ابتدأ منه».

النموذج الثاني: مخالفة سياق الحال:

عن عائشة – رضي الله عنها –، قالت: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: «نعم الإدام الخل»[٤٢].

قال د. زغلول النجار وفقه الله: «أثبتت الدراسات العلمية أنَّ الخل مضاد حيوي جيد...» ثم عدَّدَ فوائده الطبية.

ثم قال: «ووصف رسول الله – صلى الله عليه وسلم – الخل بأنه (إدام) وبأنه (نعم الإدام) يعتبر سبقاً علمياً مبهراً؛ لأنه لم يكن لأحدٍ من الخلق في زمن الوحي، ولا لقرون متطاولة من بعده إدراك لقيمة الخل الغذائية، وهذه الومضات العلمية في أحاديث رسول الله الخاتم – صلى الله عليه وسلم – هي من أنصع الشهادات على صدق نبوته وعلى صلته بوحي السماء»[٤٣].

التعليق: ليس ثمة إشكال في أنَّ للخل منافع وفوائد طبية، وإنما المناقشة هي في جعل الحديث بهذا اللفظ «سبقاً علميا مبهراً»، وجعل كل فائدة طبية ثبتت في الخل، هي من الإعجاز العلمي للسنة النبوية، لأن ذلك تحميلٌ للنص فوق دلالته الظاهرة.

ولو اعتبرنا دلالة السياق الحالية للحديث، لتبيَّن لنا أن الحديث ورد في سياق تسلية أهل البيت الذين لم يجدوا ما يقدمونه أدماً إلا الخل.

---

(٤١) ابن الأثير، ١٣٩٩هـ، ٢/١٣٩.

(٤٢) أخرجه مسلم، د.ت، ح (٢٠٥١).

(٤٣) النجار، د.ت، ص٦٧.

فالخل ليس مما يُؤتَدَم به في العادة، فإنَّ عائشة – رضي الله عنها – أجابت النبيَّ – صلى الله عليه وسلم – بأنه ليس عندها إدام إلا الخل، قال الإمام البيهقي[٤٤]: «باب من حلف لا يأكل خبزاً بأدم، فأكله بما يُعد أدما في العادة بما يصطبغ به أو لا يصطبغ».

واستظهر الإمام الطحاوي أنَّ الأدم هو ما يؤكل بالخبز سواء يصطبغ به أو لا يصطبغ به[٤٥].

ويؤكد هذا المعنى رواية مسلم لهذا الحديث من طريق جابر بن عبد الله – رضي الله عنه – قال: «كنت جالسا في داري فمر بي رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فأشار إليَّ فقمت إليه، فأخذ بيدي فانطلقنا، حتى أتى بعض حجر نسائه فدخل، ثم أذن لي فدخلت الحجاب عليها، فقال: هل من غداء؟ فقالوا: نعم. فأُتي بثلاثة أقرصة، فوضعن على نبي، فأخذ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قُرصاً فوضعه بين يديه، وأخذ قرصا آخر فوضعه بين يدي، ثم أخذ الثالث فكسره باثنين، فجعل نصفه بين يديه، ونصفه بين يدي، ثم قال: هل من أدم؟ قالوا: لا، إلا شيء من خل. قال: هاتوه فنعم الأدم هو»[٤٦].

وفي رواية البيهقي[٤٧]. زيادة: «إنه هلاكٌ بالرجل أن يدخل عليه النفرُ من إخوانه فيحتقر ما في بيته أن يُقدِّمه إليهم، وهلاك القوم أن يحتقروا ما قُدِّم إليهم».

وقد بوب عليه الإمام البيهقي بقوله: «باب لا يحتقر ما قُدِّم إليهم».

الضابط السادس: أن تكون الحقيقة العلمية مما يمكن إثباتها بواسطة العلم التجريبي

والمراد بهذا الضابط أنه ينبغي أن تكون الحقيقة العلمية التي تضمنها الحديث مما يمكن البرهنة عليها بالأدلة العلمية التجريبية المعاصرة. كما تقدَّم في تعريف الإعجاز العلمي.

فإن كانت الحقيقة العلمية لا يمكن إقامة البراهين عليها بالوسائل التجريبية المعاصرة، فقد انتفت عنها صفة الإعجاز.

وقد تضمنت بعض الأبحاث في مجال الإعجاز العلمي نماذج وقع فيها الإخلال بهذا الضابط، فتم إيراد أدلة على مسائل من الإعجاز لا يُمكن إقامة الدليل عليها.

ومن تلك النماذج:

النموذج الأول:

حديث أبي أمامة – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : «صنائع المعروف تقي مصارع السوء، وصدقة السر تطفئ غضب الرب، وصلة الرحم تزيد من العمر»[٤٨].

---

(٤٤) البيهقي، ١٣٥٣هـ، ٦٢/١٠.

(٤٥) الطحاوي، ١٤٠٨هـ، ٢٨٨/١١.

(٤٦) أخرجه مسلم، د.ت، ح (٢٠٥٢).

(٤٧) البيهقي، ١٣٥٣هـ، ٢٧٩/٧.

(٤٨) رواه الطبراني، ١٤٠٤هـ، ح (٨٠١٤)؛ وقال الهيثمي، ١٤١٢هـ، ٢٩٣/٣: «وإسناده حسن»؛ وحسنه الألباني، د.ت، ح (٧٢٤٥). وللحديث شواهد من رواية أم سلمة، =

أورد الدكتور صالح رضا هذا الحديث في كتابه الإعجاز العلمي في السنة النبوية، وذكر الإعجاز النبوي في إثبات التداوي بالصدقة، وأورد فيه إثره أحاديث تدل على فضل الصدقة، وأنها تدفع ميتة السوء، وتذهب غضب الرب، ثم قال وفقه الله: «فهذه الأحاديث الكريمة وغيرها، تبين أن الصدقة تبعد عن الإنسان غضب الله تعالى، فإذا زال الغضبُ حلت رحمةُ الله تعالى بالعبد، وإذا كانت الصدقة تطفئ الخطيئة، وتزيلها من صحيفة العبد، فلا يبقى إلا طاعته وعبادته، فيرحمه الله تعالى، ويزيل عنه برحمته وكرمه وفضله ما حلَّ بالإنسان من مرض، أو بلاء، أو مشقة، فالصدقة باب لذلك وسبب له»[٤٩].

التعليق: إيراد هذا الحديث على أنه من قبيل الإعجاز العلمي في السنة النبوية، لا يصح من وجهين:

الأول: أنَّ الحقيقة العلمية التي تضمنها الحديث لا يمكن إقامة البرهان العملي عليها.

الثاني: أن هذه الحقيقة العلمية لا ينطبق عليها تعريف الإعجاز العلمي، فقد ثبت نفعها عند المتقدمين من أهل الإيمان، وليست مما كشفه العلم التجريبي المعاصر.

فحقيقة الإعجاز العلمي أنها خطابٌ يعجز المخاطب عن ردِّه أو إنكاره، والحقيقة العلمية في هذا الحديث يتوقف قبولها على إيمان المخاطَب بصحة نبوءة النبي – صلى الله عليه وسلم –؛ لأنها من أخبار الغيب.

وعدم التسليم بأنَّ الحديث من الإعجاز، لا يفهم منه تجريد الحديث من فائدته، بل هو حقٌ لا مرية فيه.

النموذج الثاني: الأذكار النبوية.

كتب الدكتور عبد الدائم كحيل بحثاً بعنوان: «الإعجاز العلمي في أذكار النبي الأعظم» – صلى الله عليه وسلم –.

فقال[٥٠]: «وجدتُ أن علماء البرمجة اللغوية العصبية، وعلماء النفس، وحتى الأطباء، يؤكدون على أهمية أن يُردِّد الإنسان عباراتٍ محددةً كلَ يوم صباحاً ومساءً، وهذه العباراتُ سوف تحدث تغييراً في العقل الباطن، وبالتالي تُحدث تغييراً في الشخصية، ويؤكدون أن هذه العبارات يمكن أن تكون علاجاً لبعض الأمراض، وكذلك يؤكدون أن تكرار عبارات محددة صباحاً ومساءً يمكن أن يكون سبباً في النجاح في الحياة ومزيداً من الإبداع والسعادة. ومن هنا يمكن أن ندرك عَظَمَة هذا النبي عندما أمرنا أن نردد عبارات محددة كل يوم صباحاً ومساءً».

ثم تحدث عن الإعجاز في قراءة سورة الفلق، ثم قال: «والجانب العلمي في هذا الموضوع، أني عندما أتلو سورة الفلق، وألجأ إلى الله، فإنَّ هذه

=وأنس، ومعاوية بن حيدة، وفي أسانيدها ضعفٌ.

(٤٩) رضا، ١٤٢١هـ، ٢/٨١٩.

(٥٠) (http://www.kaheel7.com).

السورة تمنحني قوةً وثقة كبيرة بالله، واعتقاداً أن عين هذا الشخص لن تُؤثر بي أو بمن حولي، وهذا يعني أنني أعطي [تعليمة][٥١] للدماغ أن يكون مُهيئاً لرد أي (أشعة) قد تصدر من عين الحاسد، ومقاومتها وصرفها بإذن الله تعالى، وبالتالي فإن هذه السورة ستكون سبباً في حمايتي من الشر والسوء».

التعليق: الأذكار التي علَّمها النبي – صلى الله عليه وسلم – أمته حصنٌ حصين من الآفات والشرور، وأعظم ما استعاذ به المؤمن المعوذتان.

وحصول النفع بهاتين السورتين وبسائر الأذكار النبوية متوقف على الإيمان بها، وحصول اليقين بنفعها، وهذا أمر لا يمكن إخضاعه لموازين العلم التجريبي، وهذا يُخالف تعريف الإعجاز العلمي.

كما أن المعيار العلمي الذي جعله المؤلف محكاً لإثبات الإعجاز العلمي لأذكار النبي – صلى الله عليه وسلم – وهو «البرمجة اللغوية العصبية» معيارٌ غير مسلَّم به، ولا يزال أهل العلم مختلفين في إثبات جدواه.

وقياس ما يردده الإنسان من كلام، على ما يردده من كلام الله تعالى أو كلام رسوله – صلى الله عليه وسلم – على سبيل التَّعبد والتَّقربِ إلى الله قياسٌ بعيدٌ.

وقد دفع هذا القياسُ الباحثَ إلى القول بأنَّ تأثير سورة الفلق في دفع أذى الحاسد؛ لأنَّ الدماغ – لكثرة تلاوتها – سيكون مهيئاً لرد الأشعة الصادرة من عين الحاسد. وليس لمعنى أراد الله في هذه السورة.

الضابط السابع: أن لا يخالف الاستدلال بالحديث على مسألة الإعجاز العلمي دلالتَه الشرعيةَ أو اللغويةَ أو العرفيةَ

فهم النصوص الشرعية يدور على ثلاث دلالات: شرعية، وعرفية، ولغوية، قال الأسنوي في كيفية الاستدلال بالألفاظ: «إذا تردَّد اللفظُ الصادرُ من الشارع بين أمور، فيُحمل أولاً على المعنى الشرعي؛ لأنه عليه الصلاة والسلام بُعث لبيان الشرعيات، فإنْ تعذَّر حُمل على الحقيقة العرفية الموجودة في عهده عليه الصلاة والسلام؛ لأنَّ التَّكلم بالمعتاد عرفا، أغلب من المراد عند أهل اللغة، فإن تعذَّر حُمل على الحقيقة اللغوية؛ لتعينها بحسب الواقع»[٥٢].

فليس للباحث في مسائل الإعجاز العلمي أن يُقدِّم في فهمه للنصوص الشرعية ما يُعارض إحدى هذه الدلالات الثلاث، وقد أغفل بعض الباحثين هذا الضابط، ففهموا من بعض الأحاديث ما يُعارض إحدى الدلالات الثلاث.

وإليك بعض النماذج التي وقع فيها الإخلال بهذا الضابط:

النموذج الأول: مخالفة الحقيقة الشرعية:

حديث أبي هريرة – رضي الله عنه – أنَّ النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: «إذا سمعتم أصوات الديكة فسلوا الله من فضله؛ فإنها رأت ملكاً، وإذا

(٥١) هكذا كتبت، والأقرب أنها «تعليمات».

(٥٢) الأسنوي، ١٤٠٠هـ، ص ٢٢٨.

سمعتم نهيق الحمير فتعوذوا بالله من الشيطان؛ فإنها رأت شيطانا»[٥٣].

فالحديث تضمن ذكر الملك والشيطان، ولهذين اللفظين دلالة شرعية معلومة أخبر عنها النبي – صلى الله عليه وسلم – بقوله: «خُلقت الملائكة من نور، وخُلق الجانُ من مارجٍ من نار، وخُلق آدم مما وُصِف لكم»[٥٤].

وقد دلَّ الحديثُ على أنَّ الله تبارك وتعالى وهب الديكَ القدرةَ على رؤية الملك، ووهب الحمار القدرةَ على رؤية الشيطان، وهذا الفهم متفق مع ظاهر دلالة الحديث، إلا أنَّ هناك من تعسف فهم دلالة الحديث، ليُثبت من خلاله إعجازاً علمياً. قال أحد أطباء العيون[٥٥]: «والسؤال هنا: كيف يرى الحمار والديك الجن والملائكة؟ الجواب هو: أنَّ الحمير ترى الأشعة الحمراء، والشيطان وهو من الجان خلق من نار أي من الأشعة تحت الحمراء!! لذلك ترى الحميرُ الجنَ ولا ترى الملائكة... أما الديكة فترى الأشعة البنفسجية والملائكة مخلوقة من نور أي من الأشعة البنفسجية لذلك تراها الديكة.. وهذا يفسر لنا لماذا تهرب الشياطين عند ذكر الله... والسبب هو لأنَّ الملائكة تحضر إلى المكان الذي يذكر فيه الله فتهرب الشياطين! وهذا يذكرنا بالمثل الذي يقول: (إذا حضرت الملائكة ذهبت الشياطين)[٥٦] والسؤال هو: لماذا تهرب الشياطين عند وجود الملائكة؟ الجواب: لأن الشياطين تتضرر من رؤية نور الملائكة ...بمعنى آخر: إذا اجتمعت الأشعة الفوق بنفسجية[٥٧] والأشعة الحمراء في مكان فإن الأشعة الحمراء تتلاشى».

التعليق: زَعمُ الباحثِ أنَّ الملائكة خُلقت من الأشعة البنفسجية؛ والجن خُلقوا من الأشعة الحمراء قولٌ بغير علم، وتهجمٌ على الغيب، ولو طُلب من قائله إثبات ذلك لم يستطع أن يُقيم عليه دليلاً.

وتفسير الباحث الملائكة بأنها خلقت من الأشعة البنفسجية مخالف للحقيقة الشرعية التي أخبر عن النبي – صلى الله عليه وسلم – بأن الملائكة خلقت من نور[٥٨].

النموذج الثاني: مخالفة الحقيقة اللغوية:

المثال الأول: حديث أنس بن مالك – رضي الله عنه – أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: «لما صوَّر الله آدم في الجنة، تركه ما شاء الله أن يتركه، فجعل إبليس يطيف به، ينظر ما هو؟ فلما رآه

---

(٥٣) أخرجه البخاري، د.ت، ح (٣٣٠٣)؛ ومسلم، د.ت، ح (٢٧٢٩).

(٥٤) أخرجه مسلم، د.ت، ح (٧٦٨٧).

(٥٥) (http://www.islamme.com).

(٥٦) ليس هناك دليل ينفي اجتماع الملائكة والشياطين في مكان واحد، بل في السنة ما يثبت اجتماعهما كما في المساجد وحال الصلاة، والله أعلم.

(٥٧) هكذا في الأصل: وصوابه: فوق البنفسجية.

(٥٨) أخرجه مسلم، د.ت، ح (٢٩٩٦).

أجوف، عرف أنه خُلق خلقاً لا يتمالك»(٥٩).

قال الإمام النووي(٦٠): «الأجوف صاحب الجوف. وقيل: هو الذي داخله خال».

وهذا هو المتبادر من ظاهر لفظ الحديث، إلا أنَّ أ.د. أحمد شوقي إبراهيم قال(٦١): «ولا نعتقد أن هذا التفسير صحيح؛ لأنه لا علاقة بين جوف الإنسان وضعف خلقه، وهل لو خلق الإنسان بدون جوف كان أقوى؟ وكيف علم إبليس أن آدم أجوف، وهو يدور حوله ينظر ما هو؟».

وقد استدل أ.د أحمد شوقي بهذا الحديث على أنَّ الذرة ليست مصمتة، وأن معظمها فراغ، واستطرد في وصف الذرة، ثم قال: «والحديث الشريف يُشير إلى أنَّ إبليس جعل يدور حول جسد آدم وهو ما يزال طيناً، ينظر ما هي مادة خلقه؟ فلما علم أنها ذرات جوفاء، علم أن جسد آدم خلق أجوف خلقاً لا يتمالك» ثم ذكر أن امتناع إبليس من السجود لآدم «لا لأن آدم خلق له تجويف بطني وتجويف صدري، ولكنه احتج على أمر الله تعالى له بالسجود لمخلوق خلق من ذرات جوفاء».

وما قاله أ. د. أحمد شوقي وفقه الله يجافي الحقيقة من وجهين:

الأول: مخالفة الباحث للحقيقة اللغوية لمعنى الأجوف(٦٢).

ولقائلٍ أن يسأل: كيف علم إبليس أنَّ الذرة جوفاء؟ إذا سلَّمنا أنَّه كان يعلم أنَّ جسد آدم مكون من الذرات.

الثاني: أنَّ امتناع إبليس من السجود لآدم لا علاقة له بكونه أجوف، بل لأنه يرى أنَّه خير من آدم في مادة خلقته قال الله تعالى: ﴿ قَالَ يَـٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ ۝٧٥ قَالَ أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ ﴾ (ص: ٧٥ – ٧٦).

الضابط الثامن: ألا تكون مسألة الإعجاز العلمي من مسائل الإخبار عن الغيب

والمراد بهذا الضابط أنَّ الأحاديث التي تضمنت الإخبار عن مسائل غيبية، لا تندرج تحت مسمى الإعجاز العلمي بتعريفه الذي تقدَّم. بل هي من دلائل النبوة.

والمتأمل في واقع المؤلفات في الإعجاز العلمي يجد أنَّ هناك من أورد أحاديث دالةً على أمور من الغيب، وجعلها من مسائل الإعجاز العلمي.

والغيب نوعان:

غيب مما يتعلق بأمور الآخرة التي لا يصح أن يقاس عليها شيء من أمور الدنيا.

وغيب من أمور الدنيا.

---

(٥٩) أخرجه مسلم، د.ت، ح (٢٦١١).

(٦٠) النووي، ١٣٤٧هـ، ١٦٤/١٦.

(٦١) إبراهيم، د.ت، ٩٠/١.

(٦٢) الأجوف: هو الذي له جوف، وجوف الإنسان بطنه، والجائفة: الطعنة التي تبلغ الجوف. ابن منظور، = د.ت، مادة (جوف).

النموذج الأول

الغيب المتعلق بأمور الآخرة: حديث عطاء بن يسار – رضي الله عنه – أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: «اشتكت النار إلى ربها، فقالت: يا رب أكل بعضي بعضاً»[٦٣].

قال أ.د. أحمد شوقي إبراهيم[٦٤]: «كل نار في الدنيا تشترك مع أي نار أخرى في كثير من الصفات، مثل الحاجة إلى الوقود، والحاجة إلى غاز الأوكسجين، الذي يساعد على الاشتعال» ثم ذكر نار الشمس، وأنها نار هائلة، وقودها ذري، وهي تجتمع مع نار الآخرة في الكثير من الصفات، ثم قال: «لذلك فالذي يعرف كيف تشتعل الشمس؛ يدرك ملامح العلم باشتعال النار في الآخرة، وكلاهما من خلق الله تعالى». ثم ختم رأيه بقوله: «وهذا ما أخبر عنه الحديث الشريف، مما يعد إعجازا علمياً كبيراً».

التعليق: المقدمة التي ذكرها المؤلف (أن كل نار في الدنيا تشترك مع أي نار أخرى...) غيرُ مسلمة؛ فإنَّ نار الآخرة لا يعلم كنهها إلا الله. فالقياس ممتنع.

وقول الدكتور شوقي: بأنَّ نار الشمس تشترك مع نار الآخرة في كثير من الصفات، قول لا يستطيع أن يقيم عليه دليلاً.

وهو يُشير تلميحاً إلى أنَّ وقود نار الآخرة وقود ذري.

فإيراد الحديث على أنه يمثل إعجازاً علمياً مجانب للصواب؛ لعدم التصريح بالحقيقة العلمية في الحديث؛ ولعدم القدرة على إقامة الدليل عليها.

النموذج الثاني: غيب من أمور الدنيا.

وذلك بأن يتضمن الحديث إخباراً عن قضية غيبة، لكنه لا يحدد زمن وقوعها، ثم يقع شبيه بها.

المثال الأول: حديث معاذ بن جبل – رضي الله عنه – قال: خرجنا مع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عام غزوة تبوك، فكان يجمع الصلاة، فصلى الظهر والعصر جميعاً، والمغرب والعشاء جميعاً، حتى إذا كان يوماً أخَّر الصلاة ثم خرج فصلى الظهر العصر جميعاً، ثم دخل ثم خرج فصلى المغرب والعشاء جميعاً ثم قال: «إنكم ستأتون غداً إن شاء الله عين تبوك، وإنكم لن تأتوها حتى يضحى النهار، فمن جاءها منكم فلا يمس من مائها شيئاً حتى آتي» فجئناها وقد سبقنا إليها رجلان، والعين مثل الشراك تبضّ بشيء من ماء[٦٥]، قال: فسألهما رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: هل مسستما من مائها شيئاً؟ قالا: نعم، فسبَّهما النبي – صلى الله عليه وسلم – وقال لهما ما شاء الله له أن يقول. قال: ثم غرفوا بأيديهم

---

(٦٣) أخرجه البخاري، د.ت، ح (٣٢٦٠)؛ ومسلم، د.ت، ح (٦١٧).

(٦٤) إبراهيم، د.ت، ٧٦/٣.

(٦٥) الشراك: هو أحد سيور النعل على وجهها. ابن الأثير، ١٣٩٩هـ، ٤٦٧/٢، وتبضّ: تسيل يقال: بض الماء يبض بضوضاً أي سال قليلاً. ابن منظور، د.ت، مادة (بضض).

من العين قليلاً، قليلاً حتى اجتمع في شيء، قال: وغسل رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فيه يديه ووجهه ثم أعاده فيه فجرت العين بماء غزير منهمر، أو قال: غزير، حتى استقى الناس، ثم قال: «يوشك يا معاذ إن طالت بك حياة أن ترى ما هاهنا قد ملئ جناناً»[٦٦].

قال الأستاذ عبد الحميد محمود طهماز[٦٧]: «وقد أثبت الواقع الحديث للنهضة الزراعية الحديثة لمدينة تبوك وما حولها صدق ما أخبر عنه النبي – صلى الله عليه وسلم – فقد ملئت جناناً وبساتين، وكأنها بكثافة أشجارها وشدة خضرتها، تُشبه بساتين بلاد الشام ومزارعها، وقد انتشر إنتاجها من الفاكهة والخضراوات في أسواق المملكة العربية السعودية وفي خارجها».

التعليق: لا ريب أنَّ واقع مدينة تبوك الآن يشهد أنها كثيرة البساتين، إلا أننا لا نملك دليلاً على أنَّ هذا الواقع هو الذي عناه النبي – صلى الله عليه وسلم –.

كما أنَّ الحديث يأتي في سياق الإخبار عن أمر غيبي سيقع، وليس فيه إخبار عن مسألة علمية كشف عنها العلم التجريبي المعاصر.

المثال الثاني: حديث تميم الداري – رضي الله عنه –: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: «ليبلغن هذا الأمر ما بلغ الليل والنهار، ولا يترك الله بيت مدر ولا وبر إلا أدخله الله هذا الدين، بعز عزيز أو بذل ذليل، عزاً يُعز الله به الإسلام، وذُلا يُذل الله به الكفر»[٦٨].

قال[٦٩]: «أي أن الإسلام سينتشر في كل مكان يصله الليل والنهار، أي في كل الأرض، وبالفعل تقول الإحصائيات الغربية إن الإسلام موجود في كل مكان من العالم اليوم..

ويؤكد خبراء الإحصاء بأن الدين الإسلامي هو الأسرع انتشاراً، وأن جميع دول العالم فيها مسلمون بنسبة أو بأخرى، وأن المسلمين منتشرون في كل بقعة من بقاع الأرض، وسؤالنا: أليس هذا ما حدثنا عنه النبي الأعظم – صلى الله عليه وسلم –؟».

التعليق: نعم لقد أخبر النبي – صلى الله عليه وسلم – بانتشار هذا الدين، وهو الصادق المصدوق في كل ما أخبر به.

فأين الحقيقة العلمية التي لم يأت الكشف عنها إلا في هذا الزمان بوسائل العلم التجريبي؟

والحق أن الإخبار بالمغيبات التي وقعت أو ستقع، لا علاقة له بأمر الإعجاز العلمي، بل هو من

(٦٦) أخرجه مسلم، د.ت، ح (٢٢٨٢).

(٦٧) طهماز، ١٩٩٧م، ص ٧٧.

(٦٨) أخرجه ابن حنبل، ١٤٢١هـ، ح (١٦٩٥٧)؛ والطبراني، ١٤٠٤هـ، ح (١٢٨٠)؛ والحاكم، د.ت، ٤/٤٣٠؛ والبيهقي، ١٣٥٣هـ، ٩/١٨١. وقال الهيثمي، ١٤١٢هـ، ٦/١٤: «أخرجه أحمد والطبراني، ورجاله رجال الصحيح».

(٦٩) الأحاديث الخمسون في الإعجاز العلمي ح (٣٩): (http://www.4muhammed.com).

قبيل دلائل النبوة.

إلا أن يتكلف قائلٌ فيقول: إنَّ الإخبار بالغيب، ووقوعه كما أخبر هو الإعجاز.

فيقال: إنَّ هذا الإعجاز بهذا المعنى لا يُسمى إعجازاً علمياً؛ لأنَّ الكشف عنه لا يفتقر إلى وسائل العلم التجريبي المعاصر.

الضابط التاسع: أن لا يخالف الاستدلال بالحديث نصاً نبوياً صحيحاً

استخراج الوجه المعجز من النص النبوي، من المسائل الاجتهادية التي يُلحظ فيها ما يُلحظ في المسائل الاجتهادية، ومن ذلك أن لا يخالف هذا الاستنباط نصاً صريحاً.

ومن الأمثلة على مخالفة هذا الضابط:

حديث: معقل بن يسار – رضي الله عنه – قال: جاء رجل إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – فقال: إني أصبت امرأة ذات حسب وجمال، وإنها لا تلد، أفأتزوجها؟ فنهاه. قال: فأتاه الثانية فنهاه، ثم أتاه الثالثة، فقال: «تزوجوا الولود الودود؛ فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة»[٧٠].

قال الدكتور صالح أحمد رضا[٧١]: «إن هذا الحديث يحثنا على اختيار المرأة الولود على غيرها» وأشار إلى أنَّ معرفة كون ولوداً كان يسيرا في المجتمعات الصغيرة، بالنظر إلى أهلها، ثم أورد حديث بريدة – رضي الله عنه – أنَّ أبا بكر وعمر خطبا فاطمة فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: «إنها صغيرة، فخطبها علي فزوجها منه»[٧٢].

ثم قال: «فإذا كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يحث الشباب على التزوج في قوله: (يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج) فيؤخذ من هذه الأحاديث أن يختار الرجل المقارب لسن المرأة، وقد قال أهل العلم: إن نسبة ميلاد أطفال البلاهة (MANGOL) تزداد كلما تقدمت سن الأم الحامل فبينما تكون نسبة حدوثه عند الأم التي تبلغ في السن (٢٥ سنة ١/١٥٠٠) تزداد نسبة حدوثه عند الأم التي تبلغ (٣٥ سنة إلى ١/٣٥٠) وترتفع هذه النسبة إذا بلغت الأم (٤٠ سنة إلى ١/٣)...... مما يؤكد لنا دقة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – العلمية في إخباره وأوامره، وفي فعله وسبقه أهل الاختصاص في كل ذلك».

التعليق: ليس في الحديث إشارة إلى تلك الحقيقة العلمية، وفي هذا مخالفة للضابط الثالث، كما أنَّ الحديث مخالفٌ لحديث جابر بن عبد الله – رضي الله

---

(٧٠) أخرجه أبو داود، د.ت، ح (٢٠٥٢)؛ وابن حبان، ١٣٩٣هـ، ح (٤٠٥٦)؛ والحاكم، د.ت، ح (٢٦٨٥) وقال: «صحيح الإسناد»، وقال ابن الصلاح: «حسن= =الإسناد».

(٧١) رضا، ١٤٢١هـ، ٥٢/١.

(٧٢) أخرجه النسائي، ١٤٠٦هـ، ح (٣٢٢١)؛ وابن حبان، ١٣٩٣هـ، ح (٦٩٤٨)؛ والحاكم، د.ت، ح (٢٧٠٥) من طريق عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه. وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

عنهما –، فإنه تزوج امرأة ثيباً بعد وفاة امرأته، فقال له النبي – صلى الله عليه وسلم –: فهلاً جارية تلاعبك؟ قال جابر: قلت: يا رسول الله، إن أبي قُتل يوم أحد، وترك تسع بناتٍ كن لي تسع أخوات، فكرهت أن أجمع إليهن جارية خرقاء مثلهن، ولكن امرأة تمشطهن، وتقوم عليهنَّ، قال: «أصبت». فقد صوَّب النبي – صلى الله عليه وسلم – فعله، وكان – رضي الله عنه – شاباً.

وبالنظر إلى حال النبي – صلى الله عليه وسلم – فإنَّه رُزق بالولد من خديجة وقد تزوجها وهي أكبر منه سناً[٧٣]، ولم يُرزق من عائشة – رضي الله عنها –، وكانت بكراً صغيرة السن.

الضابط العاشر: أن تكون المسألة العلمية، من الحقائق العلمية الثابتة، وليست من النظريات العلمية

وهذا الضابط ليس خاصاً بالسنة بل يشمل القرآن المجيد كذلك، فإنَّه لا يصح جعل الحديث النبوي دليلاً على الإعجاز على مسألة لم تستقر في ميزان العلم التجريبي أنها من الحقائق العلمي.

وقد أورد بعض الباحثين وفقهم الله بعض الأحاديث مع عدم جزمهم بأنَّ الإشارة العلمية التي تضمنها الحديث لم ترق إلى درجة الحقائق التي يُجزم.

وإليك هذه النماذج:

النموذج الأول

عن أبي هريرة – رضي الله عنه – أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: «خلق الله آدم على صورته، وطوله ستون ذرعاً ...فلم يزل الخلق ينقص بعده حتى الآن»[٧٤].

قال الدكتور زغلول النجار[٧٥]: «إن أطوال الخلق لم تزل تنقص بعده حتى يرث الله تعالى الأرض ومن عليها، وهناك إشارات علمية عديدة تؤكد ما جاء في هذا الحديث الشريف من حقائق تشهد لقائلها بالنبوة وبالرسالة».

التعليق: لا يستريب أهل الإيمان في صدق ما أخبر به النبي – صلى الله عليه وسلم – أن الخلق في تناقص.

وإنما الشأن في إثبات تلك الحقيقة الخبرية، عن طريق العلم التجريبي لتكون من حقائق الإعجاز العلمي، التي يخاطب بها الموافق والمخالف، وعبارة الدكتور وفقه الله لا تدل على أنَّ هذه المسألة من الحقائق الثابتة، فهو يقول: «وهناك إشارات علمية»، ومثل هذه الإشارات لا يمكن أن تُؤسس عليها الحقيقة العلمية في مقاييس أهل العلم التجريبي، حتى تخضع

---

(٧٣) اختلف في تحديد سن خديجة – رضي الله عنها – عندما تزوجها النبي – صلى الله عليه وسلم – فقيل: ٤٠ سنة ذكره ابن سعد عن الواقدي، وقيل: ٣٥ سنة، وقيل: ٢٨ سنة. ذكرهما ابن كثير. ينظر: ابن هشام، ١٤١٦هـ، ٢٦٥/١.

(٧٤) أخرجه البخاري، د.ت، ح (٦٢٢٧)؛ ومسلم، د.ت، ح (٢٨٤١).

(٧٥) النجار، د.ت، ٤٥/٣.

لأطوار من البحث والتجريب.

فإن قَصُر علمهم عن إثباتها، أو ظهر قصور في صحة نتائج أبحاثهم، كان ذلك فتنة لضعيف الإيمان.

وفي الأخبار الثابتة عن النبي – صلى الله عليه وسلم – التي تنطبق عليها الضوابط ما يُغني عن تلك الإشارات الظنية.

النموذج الثاني

حديث عائشة – رضي الله عنها – أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: «يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة» وفي رواية: «يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب»[٧٦].

قال أ.د. أحمد شوقي: «في الحديث إعجاز علمي كبير؛ فإنَّ السر العلمي في الحديث الشريف لم يكتشف العلماء منه شيئاً إلا حديثا جداً، في السنوات القليلة الماضية فقط، فقد اكتشفوا أن الطعام يغير من صفات الخلق أثناء الطفولة الأولى، ويغير من بعض الصفات الوراثية، ويغير من الطباع».

وقريبٌ من كلامه، ذكرَ أ.د زغلول النجار أنَّ هناك أبحاثا لا زالت في طور التجريب بأنَّ أحد الأطباء الأستراليين اكتشف أن لبن الأم فيه خلايا جذعية والخلايا الجذعية تتشكل بتشكل الخلايا التي توضع فيه فلم يثبت هذا ثبوتا قاطعا بعد لكنه منشور على الإنترنت. اهـ.

التعليق: لا ريب أنَّ الأوامر والنواهي في كتاب الله وسنة نبيه – صلى الله عليه وسلم – هي لحكمٍ يلتمسها أهل العلم، وقد يظهر لهم طرفٌ منها، وقد تبقى محجوبة عنهم.

فهذه الأبحاث التي لا تزال في طور التجريب، لا يصح أن تُجعل حقيقة علمية، ثم يُرتب عليها مسألة الإعجاز العلمي.

مع التأكيد على أنَّ الحديث لا ينطبق عليه تعريف الإعجاز العلمي؛ فإنه لم يتضمن مسألة علمية محددة، بل ما يذكره الباحثان الفاضلان هو التماس لحكمة التحريم.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد اشتمل هذا البحث على عشرة ضوابط يرى الباحث أهمية الأخذ بها لمن يعتني بمسائل الإعجاز العلمي.

كما اشتمل البحث على عدد من النماذج التي وقع الإخلال فيها بأحد تلك الضوابط.

ويرى الباحث أنَّ الخلل في بعض الأبحاث المتعلقة بالإعجاز العلمي في السنة النبوية مَردُّه إلى أحد الأسباب التالية:

- عدم التحقق من ثبوت النص النبوي، من خلال المصادر المعتمدة لدى علماء الحديث.

(٧٦) أخرجه البخاري، د.ت، ح (٢٦٤٥).

- عدم جمع روايات الحديث، ومعرفة الوجه المحفوظ من الروايات المختلفة.
- عدم اعتبار الوسائل الصحيحة في الترجيح بين الأوجه المختلفة.
- فهم دلالة النص بعيداً عن الدلائل المعتبرة في فهم النصوص الشرعية. وهي الدلالة الشرعية أو الدلالة العرفية أو الدلالة اللغوية.
- عدم اعتبار دلالة السياق عند التعامل مع النص النبوي.
- الخوض في مسائل الغيب التي لا يصح أن يقاس عليها شيء من عالم الشهادة.
- أن تكون المسألة العلمية لا تزال في طور التجريب، ولم ترق إلى منزلة الحقائق.

وفي الختام أسأل الله الكريم أن يقدم هذا البحث إضافةً علمية للمهتمين بالكتابة في مجال الإعجاز العلمي.

والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً.

المراجع

إبراهيم، أحمد شوقي. *موسوعة الإعجاز العلمي في الحديث النبوي.* مصر: نهضة مصر للنشر والتوزيع، د.ت.

ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد بن عبيد. *المطر والرعد والبرق.* تحقيق: طارق محمد العمودي. ط١. الرياض: دار ابن الجوزي، ١٤١٨هـ.

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري. *النهاية في غريب الحديث والأثر.* تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، و محمود محمد الطناحي. بيروت: المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. *شرح العقيدة الأصفهانية.* تحقيق: محمد بن عودة السعوي. ط١. الرياض: دار الرشد، ١٤٢٢هـ.

ـــــــــــ، *مجموع الفتاوى.* ط٣. المنصورة: دار الوفاء، ١٤٢٦هـ.

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البستي. *الثقات.* الهند: طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، ١٣٩٣هـ.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. *فتح الباري.* تحقيق: عبد العزيز بن باز. المدينة المنورة: المكتبة السلفية، د.ت.

ـــــــــــ، *لسان الميزان.* عناية: عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، د.ت.

ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد. *المسند.* تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ.

ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق. *صحيح ابن خزيمة.* تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٣٩٠هـ.

ابن دقيق العيد، محمد بن علي القشيري. *إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام*. تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى. ط١. القاهرة: دار الرسالة، ١٤٢٦هـ.

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. *بدائع الفوائد*. تحقيق: هشام عبد العزيز عطا. ط١. السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٦هـ.

ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد. *سنن ابن ماجه*. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار الفكر، د.ت.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي. *لسان العرب*. بيروت: دار صادر، د.ت.

ابن هشام، أبو محمد عبد الملك. *سيرة النبي صلى الله عليه وسلم*. تحقيق: مجدي فتحي السيد. ط١. طنطا: دار الصحابة، ١٤١٦هـ.

أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد. *حلية الأولياء وطبقات الأصفياء*. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٩هـ.

الأسنوي، أبو محمد عبد الرحمن بن الحسن. *التمهيد في تخريج الفروع على الأصول*. تحقيق: هيتو، محمد حسن. ط١. القاهرة: دار الرسالة، ١٤٠٠هـ.

الألباني، محمد ناصر الدين. *سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة*. ط١. القاهرة: دار المعارف، ١٤١٢هـ.

ـــــــــــ، *صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته*. ط١. بيروت: المكتب الإسلامي، د.ت.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. *صحيح البخاري*. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط٢. المدينة المنورة: المكتبة السلفية، د.ت.

البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق. *البحر الزخار*. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله. ط١. بيروت: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٩هـ.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. *السنن الكبرى، وفي ذيله الجوهر النقي*. الهند: طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، ١٣٥٣هـ.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، *الجامع الصحيح*. تحقيق: أحمد محمد شاكر، وآخرون. ط٢. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٤م.

الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم. *الكشف والبيان*. تحقيق: أبو محمد بن عاشور، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ.

الجرجاني، أبو أحمد عبد الله بن عدي. *الكامل في ضعفاء الرجال*. تحقيق: يحيى مختار غزاوي، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٩هـ.

الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي. *التحقيق في أحاديث الخلاف*. تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.

ــــــــــ، *الضعفاء والمتروكين*. تحقيق: عبد الله القاضي. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ.

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. *المستدرك على الصحيحين*. تحقيق: يوسف بن عبد الرحمن المرعشلي، بيروت: دار المعرفة، مصورة عن النسخة الهندية، د.ت.

الديلمي، أبو شجاع شيرويه بن شهردار. *الفردوس بمأثور الخطاب*. تحقيق: السعيد بسيوني زغلول. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ.

الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم. *الجرح والتعديل*. بيروت: مصورة دار الكتب العلمية عن الطبعة الأولى لطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، د.ت.

رضا، صالح أحمد. *الإعجاز العلمي في السنة النبوية*. ط١. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ.

سالم، ماهر محمد. *من الإعجاز الطبي في السنة المطهرة — تداعي الجسد للإصابة والمرض*. ط١. جدة: مؤسسة الإعجاز العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، ١٤٢٧هـ.

السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث. *سنن أبي داود*. الأردن: بيت الأفكار الدولية، د.ت.

الشوكاني، محمد بن علي. *إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول*. تحقيق: أحمد عزو عناية، ط١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٩هـ.

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد. *المعجم الكبير*. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. الموصل: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٤هـ.

الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد. شرح مشكل *الآثار*. تحقيق: شعيب الأرنؤط. القاهرة: دار الرسالة، ١٤٠٨هـ.

طهماز، عبد الحميد محمود. *الأربعون العلمية، صور من الإعجاز العلمي في السنة النبوية*. بيروت: الدار الشامية، ١٩٩٧م.

عبد الصمد، محمد كامل. *الإعجاز العلمي في الإسلام والسنة النبوية*. د.م: د.ن، د.ت.

العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى. *كتاب الضعفاء ومن نُسب إلى الكذب ووضع الحديث*. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. ط١. الرياض: دار الصميعي، ١٤٢٠هـ.

القرطبي، أحمد بن عمر بن إبراهيم. *المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم*. تحقيق: محي الدين مستو وآخرين. ط١. بيروت: دار ابن كثير، ١٤١٧هـ.

مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج. *صحيح مسلم*. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.

المصلح، عبد الله عبد العزيز. *الإعجاز العلمي في القرآن والسنة*. د.م: د.ن، د.ت.

الملا علي القاري، علي بن سلطان بن محمد. *مراقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح.* تحقيق: جمال عيتاني. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ.

النجار، زغلول راغب، *الإعجاز العلمي في السنة النبوية.* القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب. *سنن النسائي الصغرى.* تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط٣. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦هـ.

النووي، محي الدين يحيى بن شرف بن مري. *شرح صحيح مسلم.* ط١. مصر: المطبعة المصرية بالأزهر، ١٣٤٧هـ.

الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر. *مجمع الزوائد ومنبع الفوائد.* بيروت: دار الفكر، ١٤١٢هـ.

Permissions Inferred Sunnah On Issues Scientific Miracles

Abdul Mohsen Bin Abdullah Al-Tukaifi
Associate Professor at the Dept. of Islamic Culture,
Education College, King Saud University
Al Riyadh , Kingdom of Saudi Arabia, P.O. Box: 51125, Postal Code:11543
E-mail: tukhaifi@gmail.com
(Received 2/4/1432H; accepted for publication 2/7/1432H.)

Key words: Scientific Miracles, permissions inferred, Sunnah of the Prophet.
Abstract. The study have aimed to reveal the most important standards that should be considered when infering scientific miracle issues from Sunnah. Asurvey study has been done by the researcher on the most supreme books and web sites concerned of scientific miracle issues.

The notes that are mostly noticed with a scientific or systematic violation have been restricted by the researcher.

After analyzing these violations, the standards that prevent them have been derived to become ten standards, and while presenting the scientific issue the standard is mentioned followed by an examp

le of the violation from the printed and electronic scientific miracle books, and then mentioning the comment on point of violation and limiting to an example or two to be based on what has not been mentioned.

Finally concluding the research by mentioning the most supreme results.